



مجلة الدراسات والبحوث التربوية

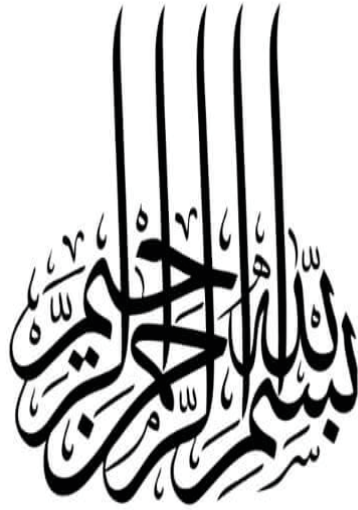
JOURNAL OF STUDIES AND EDUCATIONAL RESEARCHES

المجلد (٥) العدد (١٤) مايو ٢٠٢٥م

مجلة علمية دورية محكمة

يصدرها مركز العطاء للاستشارات التربوية - الكويت بالتعاون مع كلية العلوم التربوية
جامعة الطفيلة التقنية - الاردن

الرقم المعياري الدولي ISSN: 2709-5231



مجلة الدراسات والبحوث التربوية

Journal of Studies and Educational Researches (JSER)

علمية دورية محكمة يصدرها مركز العطاء للاستشارات التربوية- دولة الكويت

بالتعاون مع كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

ISSN: 2709-5231

للمجلة معامل تأثير عربي ومفهرسة في العديد من قواعد المعلومات الدولية

رئيس التحرير

أ.د. عبدالله عبدالرحمن الكندري

أستاذ المناهج وطرق التدريس- كلية التربية الأساسية- الكويت

مدير التحرير

د. صفوت حسن عبد العزيز- مركز البحوث التربوية- وزارة التربية- الكويت

هيئة التحرير

أ.د. لولوه صالح رشيد الرشيد

أستاذ الصحة النفسية وعميد كلية العلوم والآداب-

جامعة القصيم- المملكة العربية السعودية

أ.د. أحمد عودة سعود القرارة

أستاذ المناهج وطرق التدريس والعميد السابق- كلية

العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

أ.د. منال محمد خضير

أستاذ المناهج وطرق التدريس- ووكيل كلية التربية لشئون الطلاب-

جامعة أسوان- مصر

د. أحمد فهد السحيمي

المركز العربي لتأليف وترجمة العلوم الصحية- الكويت

أ.د. بدر محمد ملك

أستاذ ورئيس قسم الأصول والإدارة التربوية سابقاً- كلية التربية

الأساسية- الكويت

أ.د. راشد علي السهل

أستاذ ورئيس قسم علم النفس التربوي- كلية التربية-

جامعة الكويت

أ.د. دلال فرحان نافع العنزي

أستاذ المناهج وطرق التدريس- كلية التربية الأساسية-

الكويت

د. غازي عنيزان الرشيد

أستاذ مشارك أصول التربية- كلية التربية- جامعة الكويت

اللجنة العلمية

أ.د. محمد أحمد خليل الرفوع

أستاذ علم النفس التربوي- كلية العلوم التربوية- جامعة

الطفيلة التقنية- الأردن

أ.د. محمد إبراهيم طه خليل

أستاذ أصول التربية ومدير مركز الجامعة للتعليم المستمر

وتعليم الكبار- كلية التربية- جامعة طنطا- مصر

أ.د. إيمان فؤاد محمد الكاشف

أستاذ التربية الخاصة والصحة النفسية ووكيل كلية الإعاقة والتأهيل

لشئون الطلاب- جامعة الزقازيق- مصر

أ.د. خالد عطية السعودي

أستاذ المناهج وطرق التدريس وعميد كلية العلوم التربوية سابقاً-

جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

أ.د. صلاح فؤاد مكاي

أستاذ ورئيس قسم الصحة النفسية والعميد السابق- كلية التربية-

جامعة قناة السويس- مصر

أ.د. عمر محمد الخرابشة

أستاذ الإدارة التربوية- كلية الأميرة عالية الجامعية- جامعة البلقاء التطبيقية-

الأردن

- أ.د. فايز منشد الظفيري
أستاذ تكنولوجيا التعليم والعميد السابق- كلية التربية - جامعة الكويت
- أ.د. عبد الناصر السيد عامر
أستاذ القياس والتقويم ورئيس قسم علم النفس التربوي- كلية التربية- جامعة قناة السويس- مصر
- أ.د. السيد علي شهدة
أستاذ المناهج وطرق التدريس المتفرغ- كلية التربية- جامعة الزقازيق- مصر
- أ.د. أنمار زيد الكيلاني
أستاذ التخطيط التربوي- وعميد كلية العلوم التربوية سابقاً- الجامعة الأردنية- الأردن
- أ.د. لما ماجد موسى القيسي
أستاذ الإرشاد النفسي والتربوي ورئيس قسم علم النفس التربوي سابقاً- كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن
- أ.د. سامية إبريغم
أستاذ علم النفس- كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية- جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي- الجزائر
- أ.د. عاصم شحادة علي
أستاذ اللسانيات التطبيقية- الجامعة الإسلامية العالمية- ماليزيا
- أ.د. يحيى عبدالرزاق قطران
أستاذ تقنيات التعليم والتعليم الإلكتروني- كلية التربية - جامعة صنعاء- اليمن
- أ.د. صالح أحمد عابنة
أستاذ الإدارة التربوية- كلية العلوم التربوية- الجامعة الأردنية- الأردن
- أ.د. مسعودي طاهر
أستاذ علم النفس- جامعة زيان عاشور الجلفة- الجزائر
- أ.د. عادل إسماعيل العلوي
أستاذ الإدارة- جامعة البحرين- مملكة البحرين
- أ.د. حجاج غانم علي
أستاذ علم النفس التربوي- كلية التربية بقنا- جامعة جنوب الوادي- مصر
- أ.د. جعفر وصفي أبو صاع
أستاذ أصول التربية المشارك وعميد كلية الآداب والعلوم التربوية- جامعة فلسطين التقنية- فلسطين
- أ.د.م. الأميرة محمد عيسى
أستاذ المناهج وطرق التدريس المساعد- كلية التربية- جامعة الطائف- المملكة العربية السعودية
- د. يوسف محمد عيد
أستاذ مشارك الإرشاد النفسي والتربية الخاصة- كلية التربية- جامعة الملك خالد- السعودية
- د. خالد محمد الفضالة
أستاذ مشارك أصول التربية- كلية التربية الأساسية- الكويت
- أ.د. محمد سلامة الرصاعي
أستاذ المناهج وطرق التدريس- وعميد البحث العلمي والدراسات العليا سابقاً- كلية العلوم التربوية- جامعة الحسين بن طلال- الأردن
- أ.د. الغريب زاهر إسماعيل
أستاذ ورئيس قسم تكنولوجيا التعليم ووكيل كلية التربية سابقاً- جامعة المنصورة- مصر
- أ.د. نايل محمد الحجايا
أستاذ المناهج وطرق التدريس وعميد كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن
- أ.د. هدى مصطفى محمد
أستاذ ورئيس قسم المناهج وطرق التدريس- كلية التربية- جامعة سوهاج- مصر
- أ.د. محمد سليم الزبون
أستاذ أصول التربية- وعميد كلية العلوم التربوية سابقاً- الجامعة الأردنية- الأردن
- أ.د. عبدالله عقله الهاشم
أستاذ ورئيس قسم المناهج وطرق التدريس سابقاً- كلية التربية- جامعة الكويت
- أ.د. عادل السيد سرايا
أستاذ ورئيس قسم تكنولوجيا التعليم- كلية التربية النوعية- جامعة الزقازيق- مصر
- أ.د. حنان صبيحي عبيد
رئيس قسم الدراسات العليا- الجامعة الأمريكية- ميسوتا
- أ.د. سناء محمد حسن
أستاذ المناهج وطرق التدريس- كلية التربية- جامعة سوهاج- مصر
- أ.د. عائشة عبيزة
أستاذ الدراسات اللغوية وتعليمية اللغة العربية- جامعة عمّارثليجي بالأغواط- الجزائر
- أ.د. حاكم موسى الحسنوي
أستاذ المناهج وطرق التدريس- كلية التربية- جامعة بغداد- ومعاون مدير مركز كربلاء الدراسي- الكلية التربوية المفتوحة- العراق
- أ.د. حنان فوزي أبو العلا
أستاذ الصحة النفسية- كلية التربية- جامعة المنيا- مصر
- أ.د.م. ربيع عبدالرؤوف عامر
أستاذ التربية الخاصة المساعد- كلية التربية- جامعة الملك سعود- المملكة العربية السعودية
- أ.د.م. هديل حسين فرج
أستاذ التربية الخاصة المساعد- كلية العلوم والآداب- جامعة الحدود الشمالية- السعودية
- د. نهال حسن الليثي
أستاذ مشارك اللغويات والترجمة- كلية الألسن- جامعة قناة السويس- مصر

د. عروب أحمد القطان
أستاذ مشارك الإدارة التربوية- كلية التربية الأساسية- الكويت

د. هديل يوسف الشطي
أستاذ مشارك أصول التربية- كلية التربية الأساسية- الكويت

الهيئة الاستشارية للمجلة

أ.د. عبدالرحمن أحمد الأحمد
أستاذ المناهج وطرق التدريس وعميد كلية التربية سابقاً- جامعة الكويت
أ.د. حسن سوادى نجيبان
عميد كلية التربية للبنات- جامعة ذي قار- العراق
أ.د. علي محمد اليعقوب
أستاذ الأصول والإدارة التربوية- كلية التربية الأساسية- ووكيل وزارة التربية سابقاً- الكويت
أ.د. أحمد عابد الطنطاوي
أستاذ ورئيس قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية سابقاً- كلية التربية- جامعة طنطا- مصر
أ.د. محمد عرب الموسوي
رئيس قسم الجغرافيا- كلية التربية الأساسية- جامعة ميسان- العراق
أ.د. وليد السيد خليفة
أستاذ ورئيس قسم علم النفس التعليمي والإحصاء التربوي- كلية التربية- جامعة الأزهر- مصر
أ.د. أحمد محمود الثوابي
أستاذ القياس والتقويم- كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن
أ.د. سفيان بوعطيط
أستاذ علم النفس- جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة- الجزائر

أ.د. جاسم يوسف الكندري
أستاذ أصول التربية ونائب مدير جامعة الكويت سابقاً
أ.د. فريح عويد العنزي
أستاذ علم النفس وعميد كلية التربية الأساسية- الكويت
أ.د. محمد عبود الجراحشة
أستاذ القيادة التربوية وعميد كلية العلوم التربوية سابقاً- جامعة آل البيت- الأردن
أ.د. تيسير الخوالدة
أستاذ أصول التربية وعميد الدراسات العليا سابقاً- جامعة آل البيت- الأردن
أ.د. محسن عبدالرحمن المحسن
أستاذ أصول التربية- كلية التربية- جامعة القصيم- السعودية
أ.د. صالح أحمد شاكر
أستاذ ورئيس قسم تكنولوجيا التعليم- كلية التربية النوعية- جامعة المنصورة- مصر
أ.د. مهني محمد إبراهيم غنايم
أستاذ التخطيط التربوي واقتصاديات التعليم- كلية التربية- جامعة المنصورة- مصر
أ.د. سليمان سالم الحجايا
أستاذ الإدارة التربوية- كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

التدقيق اللغوي للمجلة

أ.د. خالد محمد عواد القضاة- جامعة العلوم الإسلامية- الأردن

أمين المجلة

أ. محمد سعد إبراهيم عوض

التعريف بالمجلة

تصدر مجلة الدراسات والبحوث التربوية عن مركز العطاء للاستشارات التربوية- دولة الكويت بالتعاون مع كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن كل أربعة شهور، وهي مجلة علمية دورية محكمة بإشراف هيئة تحرير وهيئة علمية تضم نخبة من الأساتذة، وتسعى المجلة للإسهام في تطوير المعرفة ونشرها من خلال طرح القضايا المعاصرة في مختلف التخصصات التربوية، والاهتمام بقضايا التجديد والإبداع، ومتابعة ما يستجد في مختلف مجالات التربية؛ والمجلة مفهرسة في العديد من قواعد المعلومات الدولية، ومنها: دار المنظومة Dar Almandumah، معرفة e- MAREFA، شمعة Shamaa، قاعدة المعلومات التربوية Edu Searach، المكتبة الرقمية العربية AskZad، وللمجلة معامل تأثير عربي.

أهداف المجلة

- تهدف المجلة إلى دعم الباحثين في مختلف التخصصات التربوية من خلال توفير وعاء جديد للنشر يلبي حاجات الباحثين داخل الكويت وخارجها. ويمكن تحديد أهداف المجلة بشكل تفصيلي في الأهداف الأربعة التالية:
1. المشاركة الفاعلة مع مراكز البحث العلمي لإثراء حركة البحث في المجال التربوي.
 2. استنهاض الباحثين المتميزين للإسهام في طرح المعالجات العلمية المتعمقة والمبتكرة للمستجدات والقضايا التربوية.
 3. توفير وعاء لنشر الأبحاث العلمية الأصيلة في مختلف التخصصات التربوية.
 4. متابعة المؤتمرات والندوات العلمية في مجال العلوم التربوية.

مجالات النشر في المجلة

تهتم مجلة الدراسات والبحوث التربوية بنشر الدراسات والبحوث التي لم يسبق نشرها في مختلف التخصصات التربوية، على أن تتصف بالأصالة والجدة، وتتبع المنهجية العلمية، وتراعي أخلاقيات البحث العلمي. كما تنشر المجلة ملخصات رسائل الماجستير والدكتوراه ذات العلاقة بمختلف التخصصات التربوية، والمراجعات العلمية، وتقارير البحوث والمراسلات العلمية القصيرة، وتقارير المؤتمرات والمنتديات العلمية، والكتب والمؤلفات المتخصصة في التربية ونقدها وتحليلها.

القواعد العامة لقبول النشر في المجلة

1. تقبل المجلة نشر البحوث باللغتين العربية والإنجليزية وفقاً للمعايير التالية:
- توافر شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية في مجالات التربية المختلفة.
 - أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:
 - اسم الباحث ودرجته العلمية والجامعة التي ينتمي إليها.
 - البريد الإلكتروني للباحث، ورقم الهاتف النقال.
 - ملخص للبحث باللغة العربية والإنجليزية في حدود (150) كلمة.
 - الكلمات المفتاحية بعد الملخص.
 - ألا يزيد عدد صفحات البحث عن (30) صفحة متضمنة الهوامش والمراجع.
 - أن تكون الجداول والأشكال مُدرجة في أماكنها الصحيحة، وأن تشمل العناوين والبيانات الإيضاحية الضرورية، ويُراعى ألا تتجاوز أبعاد الأشكال والجداول حجم الصفحة.
 - أن يكون البحث ملتزماً بدقة التوثيق حسب دليل جمعية علم النفس الأمريكية APA الإصدار السادس، وحسن استخدام المصادر والمراجع، وتثبيت مراجع البحث في نهايته.
 - أن يكون البحث خالياً من الأخطاء اللغوية والنحوية والإملائية.
 - أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامها على النحو التالي:

- اللغة العربية: نوع الخط (Sakkal Majalla)، وحجم الخط (14).
- اللغة الإنجليزية: نوع الخط (Times New Roman)، وحجم الخط (14).
- تكتب العناوين الرئيسية والفرعية بحجم (16) غامق (Bold).
- أن تكون المسافة بين الأسطر (1.15) بالنسبة للبحوث باللغة العربية، وتكون المسافة بين الأسطر (1.5) بالنسبة للبحوث باللغة الإنجليزية.
- تترك مسافة (2.5) لكل من الهامش العلوي والسفلي والجانبين.
- 2. ألا يكون البحث قد سبق نشره أو قُدم للنشر في أي جهة أخرى.
- 3. تحتفظ المجلة بحقوقها في إخراج البحث وإبراز عناوينه بما يتناسب وأسلوبها في النشر.
- 4. ترحب المجلة بنشر ما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية التي تمت مناقشتها وإجازتها في مجال التربية، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه.
- 5. بالمجلة باب لنشر موضوعات تهتم المجتمع التربوي يكتب فيه أعضاء التحرير.

إجراءات النشر في المجلة

1. ترسل الدراسات والبحوث وجميع المراسلات باسم رئيس تحرير مجلة الدراسات والبحوث التربوية على الإيميل التالي: submit.jser@gmail.com
2. يرسل البحث إلكترونياً بخطوط متوافقة مع أجهزة (IBM)، بحيث يظهر في البحث اسم الباحث ولقبه العلمي، ومكان عمله.
3. يُرفق ملخص البحث المراد نشره في حدود (100-150 كلمة) سواء كان البحث باللغة العربية أو الإنجليزية، مع كتابة الكلمات المفتاحية الخاصة بالبحث (Key Words).
4. يرفق مع البحث موجز للسيرة الذاتية للباحث.
5. في حالة قبول البحث مبدئياً يتم عرضه على مُحكمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث، لإبداء آرائهم حول مدى أصالة البحث وقيمه العلمية، ومدى التزام الباحث بالمنهجية المتعارف عليها، وتحديد مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة من عدمها.
6. يُخطر الباحث بقرار صلاحية بحثه من عدمها خلال شهر من تاريخ استلام البحث.
7. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين تُرسل إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن يعاد إرسال البحث بعد التعديل إلى المجلة خلال مدة أقصاها شهر، ولا يجوز سحب البحث من المجلة بعد تحكيمه.
8. تؤول جميع حقوق النشر للمجلة.
9. لا تلتزم المجلة بنشر كل ما يرسل إليها.
10. المجلة لا ترد الأبحاث المرسلة إليها سواء كانت منشورة أو غير قابلة للنشر، وللمجلة وإدارتها حق التصرف في ذلك.

عناوين المراسلة

البريد الإلكتروني:

submit.jser@gmail.com

الهاتف:

0096599946900

العنوان:

الكويت- العديلية- شارع أحمد مشاري العدواني

الموقع الإلكتروني:

www.jser-kw.com



المحتويات

م	العنوان	الصفحة
-	الافتتاحية	viii
1	درجة ممارسة القيادة التشاركية وعلاقتها بتفعيل مجتمعات التعلم المهنية لدى مُعلّمي المرحلة الثانوية بمحافظة جدة، أ. محمد ضيف الله الغامدي، أ.د عبدالله بن ضيف الله الحارثي.....	41-1
2	متطلبات توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تدريس مقرر الحاسوب في كلية التربية الأساسية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، أ. عائشة أحمد نايف عويهان.....	72-42
3	التفكير الأخلاقي وعلاقته بالاتجاه نحو الغش في الاختبارات الجامعية، أ. أريج إبراهيم محمد المسيعدين؛ أ.د محمد أحمد الرفوع.....	110-73
4	إستراتيجية المحيط الأزرق وعلاقتها بتحقيق الميزة التنافسيّة في جامعة البلقاء التطبيقية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، أ. نور هاني ماضي قموه؛ أ.د عدنان عبد السلام العضيلة.....	150-111
5	الممول القرائية لدى متعلمي اللغة العربية الناطقين بغيرها في سلطنة عمان، أ. خلود بنت خميس بن مرارش البوسعيدية.....	183-151
6	المناعة التنظيمية وعلاقتها بالنضج المؤسسي في المدارس الثانوية الحكومية بمنطقة القصيم، أ.د فاطمة عبدالمنعم معوض؛ أ. فاطمة محمد البصير؛ أ. تهاني عبدالعالي الحربي؛ أ. هناء مساعد السماره	218-184
7	واقع ممارسة المعلمين في سلطنة عمان أنشطة الكلام النوعية لتطوير مهارة المحادثة لدى متعلمي اللغة العربية من الناطقين بغيرها في المستوى المبتدئ، أ. حصّة بنت عبدالله بن سعيد البادية.....	248-219
8	أثر القصة المصورة باستخدام التصميم الجرافيكي على اتجاهات المراهقات نحو قضية الشذوذ الجنسي، د. ساندي بنت فاروق كردي؛ أ. أسيل بنت صالح إيشان صوفي.....	290-249
9	واقع ممارسة الإدارة بالتجوال لدى مديري المدارس الثانوية بمدينة الرياض من وجهة نظر المعلمين، أ. نواف بن مطلق بن عيد الحربي.....	321-291
10	درجة ممارسة التخطيط الاستراتيجي في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، د. تهاني إبراهيم العلي.....	348-322

الصفحة	العنوان	م
379-349	دور مديرات المدارس الثانوية في تعزيز الثقافة التنظيمية لدى المعلمات في مدينة الرياض، أ. إيناس سعد السيف؛ أ. منيرة محمد الشريف؛ أ. منى عبد العزيز الشهيل؛ أ. نورة ناصر الشبانان؛ د. نورة عبد الله الجبرين.....	11
408-380	تصورات معلمي شرقي القدس حول تطوير مهارات التعليم المستقبلية في ضوء رؤية التعليم 2030، أ. نرمن حسين أبوساره.....	12
433-409	الأنماط التعليمية لدى معلمي العلوم في الأردن وعلاقتها ببعض المتغيرات، أ. بشرى الدريدي؛ أ.د أحمد عودة القرارة.....	13
468-434	معوقات الاعتماد الأكاديمي في الكليات الأهلية بمنطقة القصيم من وجهة نظر القيادات الأكاديمية، أ. محمد بن عبد الله الجميلي؛ د. عمر بن محمد باداود.....	14
505-469	الصحة التنظيمية في المدارس الابتدائية بمحافظة رياض الخبراء وعلاقتها بسلوك المواطنة التنظيمية لدى المعلمين، أ. صالح بن راشد مفلح الحربي؛ د. صالح بن علي يعن الله القرني.....	15
526-506	The effect of Using Gamification on Student's speaking skills, Dr. Raed Mohammad, Prof. Hanan Sobhi Abdullah Obaid, Dr. Nihaya Al-Washahi, Dr. Khier Masalha.....	16
565-527	How Does Parental Involvement Improve Inclusiveness Within a Special Education Context?, Afra Almutairi.....	17

الافتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم، عليه نتوكل وبه نستعين، نحمده سبحانه كما ينبغي أن يحمد ونصلي ونسلم على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين وبعد،،،

يشهد العالم ثورة معلوماتية كبرى منذ منتصف القرن الماضي بسبب التطور السريع والهائل لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وقاد هذا إلى تغير العديد من المفاهيم والأسس داخل المجتمع، فلم تعد المعدات والآلات الثقيلة ورأس المال الأدوات الرئيسية للنشاط الاقتصادي، إذ حلت محلها المعرفة التي أصبحت المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي والفرد في كل المجتمعات، وقد أدى تزايد قيمة المعرفة في العصر الحالي إلى أن أصبحت هي الطريق نحو مجتمع المعرفة الذي تتنافس الدول في تحقيقه.

وقد جعل ذلك الدول المتقدمة تنفق حوالي (20%) من دخلها القومي في استيعاب المعرفة، ويستحوذ التعليم على نصف هذه النسبة، كذلك تنفق المنظمات الصناعية والتجارية في هذه الدول ما لا يقل عن (5%) من دخلها الإجمالي في التنمية المهنية للعاملين بها، وتنفق ما يتراوح بين (3%-5%) من دخلها الإجمالي في البحث والتنمية.

ويعد البحث العلمي الوسيلة الرئيسية لإيجاد المعرفة وتطويرها وتطبيقها في المجتمع، كما يشكل الركيزة الأساسية للتطور العلمي والتقني والاقتصادي، ويساهم في رقي الأمم وتقدمها، وهو بمثابة خطوة للابتكار والإبداع، ويمثل البحث العلمي إحدى الركائز الأساسية لأي تعليم جامعي متميز، ويعد من أهم المعايير التي تعتمد عليها الجهات العلمية في تصنيف وترتيب الجامعات سواء على المستوى المحلي أو القومي أو العالمي؛ ويقاس التقدم العلمي لبلد من البلدان بمدى الناتج البحثي والعلمي مقارنةً بالدول الأخرى.

ويسر مجلة الدراسات والبحوث التربوية أن تقدم لقراءها هذا العدد، وتتقدم أسرة المجلة بالشكر إلى جميع الباحثين الذين ساهموا بأبحاثهم في هذا العدد، وتجدد دعوتها لجميع الباحثين للالتفاف حول هذا المنبر الأكاديمي بمساهماتهم العلمية. وندعو الله عز وجل السداد والتوفيق.

رئيس التحرير

أ.د/ عبدالله عبدالرحمن الكندري

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية، والآراء والأفكار الواردة في الأبحاث المنشورة لا تلزم إلا أصحابها جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات والبحوث التربوية © 2020



معوقات الاعتماد الأكاديمي في الكليات الأهلية بمنطقة القصيم من وجهة نظر القيادات الأكاديمية

أ. محمد بن عبد الله الجميلي* د. عمر بن محمد باداود

ماجستير في الإدارة التربوية- جامعة الملك عبد العزيز أستاذ الإدارة التربوية المساعد- معهد الدراسات العليا

التربوية- جامعة الملك عبد العزيز

* M.aljamili@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/5/12

قبول النشر: 2025/4/30

استلام البحث: 2025/3/20

الملخص: هدفت الدراسة إلى التعرف على المعوقات التنظيمية والتعليمية والبشرية التي تحد من تحقيق الاعتماد الأكاديمي بالكليات الأهلية بمنطقة القصيم من وجهة نظر القيادات الأكاديمية، والكشف عن دلالة الفروق بين متوسطات استجابات القيادات الأكاديمية حول معوقات الاعتماد الأكاديمي بالكليات الأهلية بمنطقة القصيم وفقاً لبعض المتغيرات، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة كأداة لجمع المعلومات، وتكونت عينة الدراسة من (66) من القيادات الأكاديمية بالكليات الأهلية بمنطقة القصيم، وتوصلت نتائج الدراسة إلى اتفاق أفراد الدراسة من القيادات الأكاديمية بدرجة (متوسطة) حول المعوقات التنظيمية التي تحد من تحقيق الاعتماد الأكاديمي بالكليات الأهلية بمنطقة القصيم، واتفاق أفراد الدراسة من القيادات الأكاديمية بدرجة (قليلة) حول المعوقات التعليمية التي تحد من تحقيق الاعتماد الأكاديمي بالكليات الأهلية بمنطقة القصيم، واتفاق أفراد الدراسة من القيادات الأكاديمية بدرجة (متوسطة) حول المعوقات البشرية التي تحد من تحقيق الاعتماد الأكاديمي بالكليات الأهلية بمنطقة القصيم. وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات القيادات الأكاديمية حول معوقات الاعتماد الأكاديمي (التنظيمية، التعليمية، البشرية) بالكليات الأهلية بمنطقة القصيم، والتي تعزى للرتبة العلمية، أو للعمل الحالي، وكذلك لعدد سنوات الخبرة في الكلية.

الكلمات المفتاحية: الاعتماد الأكاديمي، المعوقات، الكليات الأهلية، القيادات الأكاديمية، منطقة القصيم.

Obstacles of Academic Accreditation in Al-Qassim Colleges from the Point of View of Academic Leaders

Mohammed bin Abdullah Al Jamili

Master's degree in Educational Administration - King Abdulaziz University

Dr. Omar Badawd

Assistant Professor of Educational Administration - Institute of Postgraduate Educational Studies - King Abdulaziz University

Received: 20/3/2025

Accepted: 30/4/2025

Published: 12/5/2025

Abstract: The aim of the study was to identify the organizational, educational and human obstacles that limit the achievement of the academic accreditation of the private colleges in Qassim region from the point of view of the academic leaders. The aim was to identify the differences between the average responses of faculty members on the obstacles of academic accreditation Due to some variables. The researcher used the

analytical descriptive method and the questionnaire as a tool for gathering information from the study members. The research sample consist of (66) from the academic leaders of the private colleges in Qassim region. The study found the following main results: The study members of the academic leaders agree (medium) on the organizational obstacles that limit the achievement of academic accreditation in the private colleges in Qassim. The members of the academic leaders agree with (afew) on the educational obstacles that limit the achievement of academic accreditation in the private colleges in Qassim. The members of the study of academic leaders agree (intermediate) on the human obstacles that limit the achievement of academic accreditation in the private colleges in Qassim. There are no statistically significant differences between the average responses of faculty members on the obstacles of academic accreditation (academic, educational, and human) in the private colleges in Qassim area, which is attributed to the scientific soil, or the current work, as well as the number of years of experience in the college.

Keywords: Academic Accreditation, Constraints, Private Colleges, Academic Leaders, Qassim Region.

مقدمة:

يعد التعليم الركيزة الأساسية في تطور وتقدم المجتمعات فهو المسار الأفضل في عالم المتغيرات السريعة، فمن خلاله تتمكن البلدان من تجديد اتجاهاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتكوين شعوباً قادرة على خوض التحديات والتأقلم مع مستجدات العصر، والتغلب على العقبات وصناعة حضارتها في ظل عقائده الدينية وموروثاته الشعبية بما يتوافق مع مجالات النمو والتطور والازدهار المتزايد، والسعي للوصول إلى قمة الدول المتقدمة.

ويرى القرشي (2014، 2) أن التعليم يعد من الركائز الأساسية لنهضة الأمم وتقدمها، ونتيجة لاستقرار هذه الفكرة في عقيدة الشعوب، فقد توجهت إلى إعادة النظر في بنيتها التعليمية، والسعي الدؤوب إلى إصلاح وتطوير التعليم لمواجهة حالة عدم الرضا المتزايدة عن مخرجاته. وفي الوقت ذاته الوفاء بالمطالب المتغيرة للمجتمعات، لمواجهة التغيرات التقنية والمعرفية والاقتصادية، ومن مداخل الإصلاح والتطوير التربوي التي أخذت موقعها في جهود الدول؛ لزيادة كفاءة نظمها التعليمية وتحقيق تميزها الإصلاح المتمركز على تحقيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي.

وفي خضم التغيرات المتلاحقة والتطورات المتسارعة التي يشهدها عالمنا اليوم في كافة الميادين، حظيت عمليات إصلاح التعليم باهتمام كبير في مختلف دول العالم. وتضاعف الاهتمام في الآونة الأخيرة بجودة التعليم إلى الحد الذي جعل الكثير من المفكرين والمهتمين بالشأن التعليمي يطلقون على هذا العصر "عصر الجودة"، وذلك إيماناً منهم بأن أفضل استعداد للقرن الحادي والعشرين لن يتحقق إلا من خلال تعليم عالي الجودة، وأن الجودة لم تعد ترفاً أو خياراً مكملًا، بل أصبحت ضرورة ملحة تفرضها حركية الحياة المعاصرة وتغيراتها (القرني، 2011، 2).

وأشار العايدي (2004، 10) إلى أنه مع الزيادة المطردة في مؤسسات التعليم العالي والمنافسة الشديدة بين مؤسسات القطاع الخاص والعام، فقد أصبح من المهم تحقيق نظام ضابط في التعليم العالي وتحسينه وفق معايير

أكاديمية عالمية وهذه المنافسة من المؤكد تمثل وضعا صحيا، فهي ستقود في النهاية إلى الوصول إلى وضع «البقاء للتعليم الأصلح» للحكومة والمجتمع وأولياء الأمور والطلاب وقطاعات العمل الحكومية والخاصة.

وانسجاماً مع هذا التوجه تسعى المملكة العربية السعودية إلى القيام بالعديد من الإصلاحات في مختلف الاتجاهات ولعل أهمها الإصلاح في مجال التعليم، كما تبذل المملكة جهوداً عالية لتجويد عملية التعليم ورفع كفاءة مخرجاته. وهذا ما ظهر جلياً في رؤية المملكة 2030، والتي أكدت على أهمية المنافسة العالمية ورسمت الطموح بأن تصبح خمس جامعات سعودية على الأقل من أفضل (200) جامعة دولية بحلول عام (2030م-1452هـ). كما أشارت الرؤية إلى تمكين الطلاب السعوديين من إحراز نتائج متقدمة والحصول على تصنيف متقدم في المؤشرات العالمية للتعليم. ومما تجدر الإشارة إليه ما أشارت إليه الخطة التنموية العاشرة للمملكة العربية السعودية وتأكيدها على الجودة والكفاءة في مختلف القطاعات وعلى رأسها قطاع التعليم.

ولذلك فقد أولت المملكة العربية السعودية ممثلة في وزارة التعليم العالي (سابقاً) اهتماماً خاصاً بجودة التعليم العالي ونظام الاعتماد الأكاديمي، ويتمثل ذلك في إنشاء المركز الوطني للقياس والتقويم عام 1421هـ، وإنشاء الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي عام 1424هـ، وتقوم رسالة الهيئة على دعم الارتقاء بجودة مؤسسات التعليم والتدريب فوق الثانوي وبرامجها، وتقويمها، واعتمادها، من خلال نظام وإجراءات تتسم بالموضوعية والشفافية، وصولاً إلى كسب ثقة المجتمع المحلي والعالمي في مخرجات تلك المؤسسات والبرامج (الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، 2014).

كما تهدف الهيئة إلى دفع المؤسسات القائمة حالياً إلى إنشاء أنظمة ضمان للجودة في أسرع وقت ممكن من خلال مرحلة انتقالية تستمر لعدة سنوات ويتم فيها تقويم مدى الاعتراف، وسوف تُقيّم فيها تلك المؤسسات بشكل مستمر، أما بالنسبة للمؤسسات التعليمية قيد الإنشاء فتهدف الهيئة إلى دفعها لتطوير خططها الخاصة بأنظمة ضمان الجودة قبل تمكينها من الحصول على تراخيص العمل على أن تقوم تلك المؤسسات بتقديم هذه الأنظمة للهيئة فور بدء عملها (الزهراني، 2009، 4).

ويعد الاعتماد الأكاديمي بمثابة عملية اختيارية تتم بمبادرة ذاتية من الكلية أو الجامعة أو القسم العلمي، لتقويم أدائه من قبل هيئات غير حكومية تمكنها من تحقيق مستويات عالية من الأداء، وذلك من خلال تحديدها لفترة زمنية معينة تتمكن فيها الكلية أو الجامعة أو القسم العلمي من تحقيق الأهداف المرجوة وفقاً لمعايير تلك المنظمات أو الهيئات غير الحكومية، ومن خلال المراجعة الدقيقة لبرامجها والتحقق من مقابقتها لشروط ومعايير الاعتماد الأكاديمي، وبالتالي يتمكن الجمهور من معرفة المستوى المهني والأكاديمي لتلك الكلية أو الجامعة أو القسم العلمي ودرجة اتساقها مع معايير الاعتماد العالمية (النبيوي، 2007، 31).

وعلى الرغم من أن الجودة والاعتماد الأكاديمي لها أهمية كبرى للمؤسسات التعليمية وخصوصاً الجامعات، فقد أشارت العديد من الدراسات إلى وجود العديد من المشكلات والمعوقات التي تحول دون تحقيق الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي مثل: القصور في البنية التعليمية، وعدم كفاية المباني والتجهيزات، وعدم إحداث التطور المطلوب في المقررات الدراسية، والزيادة المضطردة في أعداد الطلاب في الجامعات، والتعارض بين متطلبات سوق العمل والمناهج وسياسات توجيه الطلاب، والقصور في الإدارة الجامعية (أبو غمجة ومسعود، 2009).

وأشارت دراسة رمضان (2009) إلى وجود معوقات تحول دون تحقيق الجودة والاعتماد، مثل: نقص الميزانيات المخصصة للأقسام العلمية بالكلية، وعدم كفاية التجهيزات والقاعات الدراسية، وضعف الارتباط بين المقررات الدراسية واحتياجات سوق العمل، واعتماد المقررات على الحفظ والتلقين، وعدم ارتباط المقررات بسوق العمل، وقلة اشتراك أعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات العلمية وقلة عدد الموظفين وضعف التعاون فيما بينهم.

وأضافت دراسة العضاضي (2008) معوقات أخرى مثل: ضعف الدعم المادي، وعدم قناعة القيادات بمعايير الجودة والاعتماد، وعدم وضوح معايير اختيار القيادات الأكاديمية، وعدم وجود سياسة واضحة لتحقيق الجودة الشاملة بالجامعة، وضعف الثقة بين أعضاء هيئة التدريس.

وتأسيساً على ما سبق فإن القضايا المهمة التي يستهدفها نظام الاعتماد الأكاديمي تتمثل في تحديد مواطن الضعف وعلاجها وتحديد مواطن القوة وتعزيزها، وهذا ما دفع الكثير من الباحثين والمهتمين في المجال الأكاديمي إلى دراسة هذا النظام والتعرف على طرق تطبيقه والمعوقات التي تجول دون ذلك، مما دفع الباحث في الدراسة الحالية إلى تسليط الضوء على معوقات الاعتماد الأكاديمي بالكلية الأهلية بمنطقة القصيم من وجهة نظر القيادات الأكاديمية.

مشكلة البحث:

في ضوء زيادة مستوى المنافسة العالمية بين الخريجين من الجامعات المحلية والعربية والعالمية، فقد ارتأت بعض الجامعات ضرورة تجويد أعمالها وممارساتها الأكاديمية والإدارية للحصول على الاعتماد الأكاديمي (القرشي، 2014، 4). كما مثل دخول العديد من دول العالم المتقدمة والنامية في مرحلة التعليم العالي الجماهيري دعوة صارخة لتطوير برامج تعليم عالي متنوعة، وذات نوعية عالية وقادرة على ضمان جودة مخرجات هذا التعليم ومواءمتها مع متطلبات سوق العمل وحاجات المجتمعات المتجددة والمتغيرة .

وبالإضافة إلى ذلك فإن قضية تقييم النوعية وتوكيدها وضبطها في التعليم العالي أصبحت قضية مركزية خلال السنوات القليلة الماضية، بسبب إدراك العلاقة بين جودة هذا التعليم والنمو الاقتصادي من جهة، والتنمية الشاملة والمتكاملة والمستدامة من جهة أخرى، وذلك نظراً للدور الفعال المتوقع أن يؤديه خريجو التعليم العالي في المجتمع، والذي يشهد تحولات جذرية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمعلوماتية والتكنولوجية

والإدارية. (الخطيب والخطيب 2010، 19)، حيث أشارت دراسة (إدوارد 2008) إلى أن آليات ضمان الجودة مرهقة ومكلفة. وتوصلت دراسة ستيفاني (2009) إلى أن هناك العديد من المعوقات التي تعترض نظام ضمان الجودة في التعليم، ومنها: التفكير التقليدي لدى أعضاء المنظومة التعليمية، وانعدام الشفافية، ونظرة البعض لنظام الجودة على أنه نوع من الاستعراض، وكذلك اعتقاد البعض بأن نظام ضمان الجودة معقد ومكلف للمؤسسة التعليمية.

ونظراً لقلّة الدراسات التي تناولت موضوع الاعتماد الأكاديمي على مستوى الكليات الأهلية حسب علم الباحث، وتحقيقاً لكثير من التوصيات التي تمخضت عنها الكثير من الدراسات السابقة والندوات والمؤتمرات المحلية والعربية في مجال التعليم، حيث أشارت دراسة بشير (2002) إلى أن العديد من البحوث والدراسات أوصت بإجراء دراسات للتعرف على الصعوبات التي تواجه تطبيق معوقات الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي في الجامعات العربية، كما أوصت دراسة حكيم (2012) بإجراء دراسات عن معوقات تحقيق الاعتماد المؤسسي بكلية التربية وغيرها من الكليات من وجهة نظر العمداء والوكلاء والإداريين، وتأسيساً على ما سبق جاءت هذه الدراسة لتؤكد أهمية البحث في المشكلة.

وفي ذات السياق تعد الكليات الأهلية بمنطقة القصيم كليات حديثة العهد مقارنة بالكليات الأهلية خارج المنطقة، وبالمقارنة مع الجامعات الحكومية في ذات المنطقة، ولم يمض على افتتاحها خمسة عشر عاماً، وهذا العمر القصير للكليات جعلها تعاني من بعض المشكلات التي تؤثر على أدائها ومنها على سبيل المثال قلة أعضاء هيئة التدريس في بعض التخصصات، وقلة ثقة المجتمع المحيط بقدرات كليات أهلية حديثة، فهذه المشكلات "كما ذكرت الدراسات السابقة" وغيرها، أصبحت بمثابة معوقات قد تؤثر بصورة أو بأخرى على جودة الأداء بهذه الكليات وضعف مخرجاتها وبالتالي تأخر اعتمادها الأكاديمي. وبما أن الدراسات السابقة أصلت المشكلة في الجامعات الحكومية فقد رأى الباحث دراستها في الكليات الأهلية، وبناءً على ذلك تحددت مشكلة الدراسة الحالية في التساؤل الرئيسي التالي:

ما معوقات الاعتماد الأكاديمي بالكليات الأهلية بمنطقة القصيم من وجهة نظر القيادات الأكاديمية؟

وتتفرع منه الأسئلة التالية:

1. ما المعوقات التنظيمية التي تحد من تحقيق الاعتماد الأكاديمي بالكليات الأهلية بمنطقة القصيم من وجهة نظر القيادات الأكاديمية؟
2. ما المعوقات التعليمية التي تحد من تحقيق الاعتماد الأكاديمي بالكليات الأهلية بمنطقة القصيم من وجهة نظر القيادات الأكاديمية؟
3. ما المعوقات البشرية التي تحد من تحقيق الاعتماد الأكاديمي بالكليات الأهلية بمنطقة القصيم من وجهة نظر القيادات الأكاديمية؟

4. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس حول معوقات الاعتماد

الأكاديمي بالكليات الأهلية بمنطقة القصيم تعزى لمتغيرات (المؤهل، التخصص، سنوات الخبرة)؟

أهداف الدراسة:

- التعرف على المعوقات التنظيمية التي تحد من تحقيق الاعتماد الأكاديمي بالكليات الأهلية بمنطقة القصيم من وجهة نظر القيادات الأكاديمية فيها.
- التعرف على المعوقات التعليمية التي تحد من تحقيق الاعتماد الأكاديمي بالكليات الأهلية بمنطقة القصيم من وجهة نظر القيادات الأكاديمية فيها.
- التعرف على المعوقات البشرية التي تحد من تحقيق الاعتماد الأكاديمي بالكليات الأهلية بمنطقة القصيم من وجهة نظر القيادات الأكاديمية فيها.
- الكشف عن مدى وجود فروق بين متوسطات استجابات القيادات الأكاديمية حول معوقات الاعتماد الأكاديمي بالكليات الأهلية بمنطقة القصيم تعزى لاختلاف متغيرات (المؤهل، التخصص، سنوات الخبرة).

أهمية الدراسة:

- تنبع أهمية الدراسة من أهمية موضوعاتها ومحاولتها الكشف عن معوقات تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في الكليات الأهلية بمنطقة القصيم، وبالتالي تعد هذه الجهات المستفيد الأول من نتائج الدراسة. وقد جاءت هذه الدراسة متزامنة مع اهتمامات حكومة المملكة العربية السعودية بتطوير ودعم التعليم العالي الخاص، وكذلك جاءت متزامنة مع توجه الكليات الأهلية بمنطقة القصيم نحو الجودة والحصول على الاعتماد الأكاديمي من المؤسسات العالمية، وهذا بدوره يتطلب تحديد المعوقات التي تقف في طريقها والعمل على تذليلها بما يضمن تحقيق رسالتها وأهدافها.
- ويؤمل أن تكون هذه الدراسة إضافة علمية للمكتبات الجامعية، وذلك من خلال ما خلصت إليه من نتائج ترتبط بتحديد المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي، وبالتالي يستفيد منها المسؤولون عن نظام الجودة والاعتماد الأكاديمي في الكليات الأهلية بمنطقة القصيم والسعي إلى حلها.

حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: معوقات الاعتماد الأكاديمي بالكليات الأهلية بمنطقة القصيم في أبعادها (التنظيمية، التعليمية، البشرية).
- الحدود المكانية: الكليات الأهلية بمنطقة القصيم.
- الحدود البشرية: القيادات الأكاديمية بالكليات الأهلية بمنطقة القصيم .
- الحدود الزمانية: الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 1444هـ-1445هـ .

مصطلحات الدراسة:

■ المعوقات:

تعرف بأنها "كل موقف أو حالة تعرقل تحقيق الأهداف التربوية وتحتاج إلى دراسة علمية، لغرض التعرف على أسبابها تمهيداً لعلاجها وحلها" (حكيم، 2012، 7). ويعرف الباحث المعوقات إجرائياً بأنها مجموعة المشكلات والصعوبات (التنظيمية والمادية والبشرية) التي تحول دون تحقيق الاعتماد الأكاديمي في الكليات الأهلية بمنطقة القصيم.

■ الاعتماد الأكاديمي:

هو نظام للاعتراف بالمؤسسة التعليمية والبرامج التي تقدمها على أساس استيفاء المؤسسة والبرامج لمستوى محدد من الأداء والتكامل والجودة وفقاً لمعايير محددة، تؤهلها لنيل ثقة الوسط الأكاديمي والجمهور المستهدف (الدهشان، 2007، 2). ويعرفه الباحث إجرائياً بأنه مجموعة المعايير والاشتراطات الواجب توافرها في الكليات الأهلية بمنطقة القصيم للحصول على الاعتماد الأكاديمي من الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي بالمملكة العربية السعودية.

الخلفية النظرية للدراسة:

المبحث الأول: الاعتماد الأكاديمي

يعد الاعتماد خطوة أساسية للمؤسسة للسير نحو التميز في إطار توافقها وانسجامها مع أفضل المعايير المعروفة، وذلك لتيسير سبل الاعتراف بها من قبل الأوساط الأكاديمية والمهنية والقدرة على التميز والمنافسة. ويشير (اللوكان، 2015) إلى أن الاعتماد الأكاديمي هو إستراتيجية لقياس كفاءة المؤسسة العلمية وبرامجها بهدف توكيد الجودة وتحسين أداء المؤسسات الأكاديمية وبرامجها التعليمية بحيث تقابل أو تتجاوز المعايير المعلنة لمنظمات الاعتماد، وتحقق رسالتها وأهدافها.

1- مفهوم الاعتماد الأكاديمي:

إن الاعتماد عملية تقويم تخضع لها المؤسسة التعليمية عن طريق مجموعة من الإجراءات التي يتم من خلالها إعطاء فكرة تعليمية شاملة للمؤسسة التعليمية، ومن خلالها تتضح نقاط القوة والضعف التي توجد فيها مما يترتب عليه إعطاء حكم على كفاءة وأهلية ومدى جودة هذه المؤسسة للقيام بمسؤوليتها المنوطة بها. والاعتماد لغة يعنى: "الثقة"، واعتمد الشيء أي وافق عليه، ويعني المصطلح إقرار، أو قبول بمعنى الموافقة لجهة أو مؤسسة تعليمية بالقيام بأنشطة تعليمية بعد أن توافرت لها المعايير الواجب توافرها للقيام بمثل هذه المهام، أو بمعنى آخر إعطاء تقويم للمؤسسة (الثقفي، 2009).

وتقوم فكرة اعتماد المؤسسات التعليمية على أساس أنه من حق المجتمع أن يتأكد من أن هذه المؤسسات تقوم بدورها الذي أنشئت من أجله على أكمل وجه، وأنها تحاول دائما البحث عن نقاط قوتها لدعمها، وعن نقاط ضعفها أو الجوانب السلبية لإصلاحها، وقد اكتشفت المؤسسات الاقتصادية مثل وحدات الإنتاج والخدمات والمصارف والمنظمات الصناعية أنه ليس لها مكان على خريطة الوجود النشط بالعالم، ولاسيما بعد تطبيق اتفاقيات الجات، إلا إذا أثبتت هذه المؤسسات جدارتها ونالت شهادات الايزو (الدهشان، 2007).

ويتحدد معنى الاعتماد في التعليم العالي بأنه: منظومة من المكونات والعناصر المتكاملة التي تستهدف الفحص والتقييم ولاسيما التقييم الخارجي لمستوى جودة التعليم المطبق في مؤسسات التعليم العالي، لغرض تحديد مدى قدرة تلك المؤسسات على تحقيق ما يعرف بكل من تحسين الجودة (زيدان، 2007، 567 & أمين، 2005، 285).

ويعرف الاعتماد الأكاديمي بأنه عملية قياس وتعزيز للجودة تتم من خلال عملية مراجعة يقوم بها فريق من النظراء ويتم بواسطتها الاعتراف بمؤسسة تعليمية أو برنامج تعليمي بناء على معايير معينة متفق عليها (الشربيني، 2009).

وعرفه (العجروش، 2015، 18) بأنه عملية التقييم الخارجي للجودة التي يتم استخدامها بواسطة التعليم، بهدف تحقيق ضمان الجودة وتحسينها في برامج المؤسسات التعليمية، ويشير إلى مدى العمليات التي يتم استخدامها لضمان أن المؤسسات التعليمية على اختلاف مستوياتها تعمل في ظل معايير الجودة، التي ترمي إلى تحسين جودة المدخلات والعمليات والمخرجات والإدارة والخدمات المقدمة.

2- أهداف الاعتماد الأكاديمي:

إن الهدف العام من الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي هو الحفاظ على مظاهر الجودة فضلاً عن الموازنة بين استقلالية المؤسسة التعليمية وخدمة مصالح المجتمع، ومحاولة إبراز سبل التكامل بين هذين البعدين في سبيل نشر أبعاد المعرفة، وهذا يتطلب من حين لآخر التعديل على تعليمات الاعتماد بوصفها وسيلة للتقييم، الأمر الذي من شأنه التطوير الذاتي وإعادة صياغة السياسات بما يتواءم مع احتياجات وتغيرات المستقبل (محمود، 2001، 83 & أمين، 2005، 293).

وحدد كل من (Ahmad, et al., 2013 & Hamalainen, Mustonen & Holm, 2004) الأهداف التالية للاعتماد:

- أ. تحسين، وتطوير الجودة لمؤسسات التعليم العالي والبرامج التعليمية.
- ب. توفير المعلومات المتعلقة بجودة البرامج المقدمة للجمهور للاطلاع عليها.
- ج. تدعيم المصداقية لمؤسسات التعليم العالي، لكي تتمكن هذه المؤسسات من استخدام المصادر المتاحة لها لتقديم أفضل الخدمات.

د. التأكد من استيفاء المؤسسة للحد الأدنى من معايير ومتطلبات الجودة.
هـ. المساهمة في التخطيط لمؤسسات التعليم العالي، وتقديم الاقتراحات والتوصيات الخاصة بتمويل هذه المؤسسات والبرامج التعليمية التي تقدمها.

وأشار (Morse, 2007) إلى أن وزارة التعليم الأمريكية حددت أهداف الاعتماد الأكاديمي فيما يلي:

- مساعدة الطلبة الجدد على الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي التي تقدم برامج مقبولة.
- مساعدة مؤسسات التعليم العالي في تحديد المفردات المقبولة عند انتقال الطلبة من مؤسسة إلى أخرى.
- المساعدة في تحديد مؤسسة أو برنامج تعليمي مناسب لاستثمار التمويل الحكومي والخاص.
- حماية مؤسسات التعليم العالي من الضغوط الخارجية والداخلية.
- تطوير أهداف التحسين الذاتي لمؤسسات التعليم ذات الأداء المتدني، والحث على الارتقاء بالمعايير في مؤسسات التعليم العالي.
- ضمان الحصول على الأحقية في المعونات الحكومية بوصفها مصدراً تمويلياً ضمن مجموعة المصادر التمويلية.

4- شروط ومتطلبات الاعتماد الأكاديمي:

تقتضي الجودة في التعليم العالي إعطاء البُعد الإقليمي والدولي أهمية خاصة من خلال تنشيط التبادل الثقافي والعلمي والتكنولوجي، بالإضافة إلى التعاون الإقليمي والدولي في مجالات البحوث، وهذا يتطلب من المؤسسة الاهتمام بإقامة علاقات ثقافية وعلاقات عامة تتمتع بكفاءة عالية لتقوم بأدوارها، وذلك بتنظيم المؤتمرات والندوات والموفدين من الجامعة إلى الخارج، ومتابعة الخريجين وزيارتهم في مواقع عملهم ودعمهم بشكل مستمر وبشكل يوثق ارتباط مؤسسات التعليم العالي بالمجتمع (الثقفي، 2009، 66).

وقد حدد كل من: (البنا وعماره، 2005، 299-287؛ خليل، 2011، 289؛ حكي، 2012، 17-20) أهم

شروط ومتطلبات الاعتماد الأكاديمي للمؤسسات التعليمية وذلك على النحو التالي:

- أن يسبق عملية تطبيق الاعتماد الأكاديمي القيام بعمليات تطوير جذرية للمؤسسات التعليمية ومن ثم يأتي التطبيق كمرحلة تالية.
- قيام المؤسسة التعليمية بتحديد أهدافها التربوية والتعليمية، بحيث تتلاءم مع حاجات المجتمع الذي تنتهي إليه هذه المؤسسة ومناسبة الأهداف الموضوعية للاعتماد الأكاديمي.
- أن يكون للمؤسسة مجلس أمناء يعمل كأداة مستقلة لرسم السياسات العامة، على أن يضم هذا المجلس أعضاء من قادة المؤسسة التعليمية.

- أن يتولى إدارة المؤسسة بالإضافة إلى العميد أو الرئيس التنفيذي عدد كاف من الموظفين والإداريين ذوي الكفاءة العالية.
- أن تحدد سياسات القبول بما يتلاءم مع الأهداف المعلنة وحسب كل تخصص ومستوى الشهادات التي تمنحها للطلبة.
- حداثة أساليب التقويم المستخدمة في الاعتماد الأكاديمي ومناسبتها للعصر.
- توافر كل الظروف المهيأة للتطبيق: ثقافة، وفكرًا، وبشرًا، ومادة، وإمكانات وتجهيزات، وكفاءات وخبرات وغيرها.
- أن يتوفر للمؤسسة عدد كاف من أعضاء هيئة التدريس من ذوي الخبرة، وأن يتم إعطاء أعضاء هيئة التدريس دورات تدريبية في مجال الاعتماد.
- أن تقدم المؤسسة برنامج واحد أو أكثر من البرامج التعليمية التي تؤدي إلى منح شهادة البكالوريوس في التخصص مع تحديد أهداف كل تخصص والوسائل المتاحة لتحديد هذه الأهداف.
- أن يتضمن الاعتماد الأكاديمي الحصول على تغذية راجعة حول مجريات التقويم.
- أن يتم طباعة ونشر نتائج التقويم لعملية الاعتماد الأكاديمي.
- تغطية عملية التقويم في الاعتماد الأكاديمي لجميع الأفراد المرتبطين بالبرامج.
- أن تثبت المؤسسة أنها تعمل على تطوير حرمها الجامعي وأنها تخطط للتطوير في كافة المستويات الإدارية والمالية والأكاديمية، بالإضافة إلى تطوير التجهيزات المعملية والمكتبية.
- أن يوجد في المؤسسة برنامج للبحث العلمي ووسائل دعمه، بالإضافة إلى برنامج لخدمة المجتمع المحلي.
- أن يشعر العاملون بمؤسسات التعليم العالي بضرورة تطبيق الاعتماد الأكاديمي.
- أن تكون مؤسسات التعليم العالي مستقلة تمامًا وذات سيادة في قراراتها وأن تمنح الصلاحيات الكاملة في الأمور المحورية وذات التأثير على جودة التعليم ومخرجاته، مثل نظم ومعايير قبول الطلاب ومعايير تعيين أعضاء هيئة التدريس وتقويم أدائهم.
- المرونة في تطبيق خطوات ومراحل الاعتماد الأكاديمي، وتوفير الوقت المناسب لعملية التطبيق.
- تزويد قيادات مؤسسات التعليم العالي بالمعارف والمهارات التي تجعلهم أكثر التزاماً بعملية التطبيق.
- توفر الموارد المادية لتحسين إمكانات مؤسسات التعليم العالي.
- إصدار الأنظمة والتشريعات التي تؤيد وتشجع تطبيق الاعتماد الأكاديمي.
- تشكيل هيئة عليا أو مجلس وطني للاعتماد الأكاديمي.
- أن يكون لدى العاملين رؤية واضحة عن الاعتماد الأكاديمي.

- قيام المؤسسة التعليمية بإعلان ونشر نظامها الداخلي بحث يتم تحديد المصاريف الدراسية، ومتطلبات القبول، والسياسات الداخلية، وتعليمات منح الشهادة، وجميع ما يتعلق بالأمور التي تهم الطلبة خلال الفترة الدراسية.

ولكي تحصل المؤسسة على الاعتماد يجب عليها أن تحقق الحد الأدنى لمعايير الاعتماد، ويتم تجديد الاعتماد كل ثلاث إلى خمس سنوات، ويمكن للهيئة الاعتمادية أن تضمن الاعتماد الشرطي في حالة اكتشافها لنقص بعض الشروط أو أنها لا تحقق الحد الأدنى لمعايير الاعتماد، وفي مثل هذه الحالات يجب أن تقوم المؤسسة بتقديم التقارير التي تشير إلى التحسينات التي أجرتها على نفسها في الفترة من عام إلى عامين من بداية تقديم الاعتماد الشرطي، وتصبح المؤسسة مرشحة للاعتماد في حالة إبدائها الرغبة في الحصول على الاعتماد، وكون المؤسسة مرشحة للاعتماد لا يعني أنها ستحصل على الاعتماد أوتوماتيكياً (الخطيب، 2003، 164 & حكيم، 2012، 17-20).

5- مراحل الاعتماد الأكاديمي:

ذكر الزيادات ومجيد (2008، 276-278) والقرني (2011، 31) أن عملية الاعتماد الأكاديمي تمر بسلسلة طويلة من الإجراءات، والعديد من المراحل وصولاً إلى القرار النهائي للاعتماد أياً كان نوع هذا القرار، وتأخذ هذه الإجراءات والمراحل زمناً طويلاً قد يصل إلى عدة سنوات، وتتمثل مراحل عملية الاعتماد الأكاديمي في الخطوات التالية:

أ. تقوم المؤسسة الراغبة في الحصول على الاعتماد الأكاديمي بإعداد دراسة تفصيلية وشاملة عن أوضاعها بشكل متكامل وحسب طلبات الجهة المانحة للاعتماد.

ب. تقديم طلب من المؤسسة التعليمية على هيئة الاعتماد تعبر فيه عن رغبتها في اتخاذ إجراءات الاعتماد.

ج. تزويد هيئة الاعتماد بصورة دراسة الجدوى التي أجريت عند بداية إنشاء المؤسسة للاسترشاد بها في تقييم أداؤها.

د. تزويد الهيئة بالوثائق اللازمة للاعتماد.

هـ. تكليف فريق من الهيئة بتقويم الدراسة الذاتية ودراسة الوثائق المرفقة واتخاذ قرار بشأن صلاحية وضع المؤسسة لإجراء عمليات الاعتماد.

و. تشكل هيئة اعتماد لجنة أو عدد من اللجان المتخصصة للقيام بزيارة ميدانية للتأكد من مصداقية الدراسة الذاتية المقدمة، وإجراء المقابلات الميدانية مع الأساتذة والإداريين والخريجين، والاطلاع بشكل مباشر على كافة الأوضاع الحالية بهدف تقويم مستوى هذه المؤسسة التعليمية، وإعداد اللجنة تقريرها الذي ترفعه لهيئة

الاعتماد وتتكون هذه اللجان من عدد مناسب من المتخصصين والأكاديميين والتربويين من ذوي الخبرة في مجال الاعتماد.

ز. تقوم هيئة الاعتماد بدراسة جميع التقارير والملاحظات والتوصيات المقدمة لها من قبل المؤسسة ومن لجان الزيارات الميدانية، وتتخذ قرارها على ضوء التزام المؤسسة التعليمية بالمعايير أو المرجعيات المطلوبة.

ح. يحق للمؤسسة أن ترد على تقرير الهيئة منفذة جوانبه ومستدركة بعض الأمور في ضوء ذلك مراجعة قرارها أو الثبات عليه.

6- معوقات تطبيق الاعتماد الأكاديمي:

أشار كل من: مراد (2007، 150)، ومحفوظ (2004، 42-43)، والبلوي (2015، 728-729) إلى أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه تحقيق معايير الاعتماد الأكاديمي، فمنها ما يتعلق بالمدخلات وبالعمليات، ومنها ما يتعلق بالمخرجات. وتتمثل تلك المعوقات فيما يلي:

- عدم وجود فلسفة عامة وإستراتيجية مستقبلية للمؤسسات التعليمية.
- قصور فهم نظام الاعتماد وعدم رغبة الإداريين في تطبيقه.
- الافتقار للمعلومات الدقيقة والشاملة.
- عدم استقرار الإدارة وسرعة تغيير المسؤولين وتشابك سلسلة القرارات الإدارية.
- انفراد بعض المسؤولين بالقرار، وعدم تقبل الرأي الآخر أو النقد البناء.
- الافتقار للدقة والموضوعية في عمليات الاعتماد، والاعتماد بصفة أساسية على التقييم النهائي.
- ضعف النظم المعلوماتية وعدم التنسيق بين مصادر المعلومات وانعكاسها السلبي على عملية الاعتماد.
- احتياج تطبيق إجراءات الاعتماد لوقت وجهد كبيرين.
- سيادة النمطية على العمل.
- ضعف الثقة المتبادلة بين الأفراد.

ويمكن القول إن أهم معوقات تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في المؤسسات التعليمية تتمثل فيما يلي:

- ضعف إدراك المؤسسة التعليمية والمجتمع المحلي لثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي.
- ارتفاع التكلفة المالية، وضعف الدعم المادي.
- المركزية في وضع سياسة الجامعة واتخاذ القرارات.
- ضعف تدريب القائمين على تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي.
- افتقار المؤسسات التعليمية إلى الكوادر المؤهلة المدربة، لتنفيذ مهام وإجراءات عمليات الاعتماد.

- قصور الأبعاد الأساسية للجودة كالبنى التحتية والتجهيزات، المباني الدراسية ومصادر التعلم.
- عدم إشراك أعضاء الهيئة التدريسية في دورات تدريبية، لتطوير كفاءتهم العلمية، بالإضافة إلى كثرة الأعمال الموكلة إليهم مما يؤدي إلى انشغالهم عن كتابة البحوث.
- ضعف نظام الحوافز المادية والمعنوية لأعضاء هيئة التدريس.
- قلة استخدام أعضاء هيئة التدريس للوسائل والتقنيات الحديثة وتمسكهم بالنمط التقليدي في التدريس والبحث العلمي.
- سوء المناخ التنظيمي للمؤسسة التعليمية وعدم الشفافية والوضوح من الإدارة العليا.
- تضخم الهيكل الإداري.
- ضعف صلة المقررات الدراسية بحاجة سوق العمل الفعلية.

الدراسات السابقة:

يتناول هذا الجزء بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، والتي حصل عليها الباحث من خلال مصادر البحث المختلفة، وقد تم ترتيبها من الأحدث إلى الأقدم وذلك على النحو التالي:

أجرى العنزي (2022) دراسة هدفت إلى التعرف على معوقات تطبيق معايير الاعتماد البرامجي بكلية التربية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وسبل التغلب عليها، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي المسحي، وتكونت عينة الدراسة من (117) عضو هيئة التدريس بكلية التربية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وتم الاعتماد على الاستبانة أداة للدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن المعوقات الشخصية التي تحد من تطبيق معايير الاعتماد البرامجي بكلية التربية جاءت بدرجة متوسطة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وأن المعوقات الإدارية التي تحد من تطبيق معايير الاعتماد البرامجي بكلية التربية جاءت بدرجة متوسطة أيضاً.

وأجرى عبيد والموسوي وعبد العزيز (2021) دراسة هدفت إلى التعرف على أثر الاعتماد الأكاديمي على تطبيق الجودة الشاملة في الجامعة الأردنية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس والإداريين العاملين في الجامعة الأردنية، والبالغ عددهم (2650) فرداً حسب الإحصائيات التي تم الحصول عليها من الجامعة للعام الدراسي 2019/2018. واستخدمت استبانة مكونة من (33) فقرة، تم توزيعها على عينة مكونة من (840) فرداً. وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها أن هناك اتجاهات عالية نحو الوعي بمفهوم إدارة الجودة الشاملة لدى الجامعة الأردنية نظراً لارتفاع نسبة المؤهل العلمي للاستشاريين التربويين في الجامعة، واتضح أن الإدارة في الجامعة الأردنية تهتم بعملية تطبيق إدارة الجودة الشاملة وتوفير الفرص للموظفين على جميع الفئات من خلال بناء فرق العمل، مما أدى إلى التحسين المستمر في أداء العمل.

وأجرى اللوقان (2015) دراسة هدفت إلى التعرف على معوقات تحقيق الاعتماد الأكاديمي في كلية التربية بجامعة حائل ودرجة تأثيرها من وجهة نظر قياداتها الأكاديمية ومنسقي الجودة في الأقسام، ومعرفة الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول معوقات تحقيق الاعتماد الأكاديمي وفقاً لمتغيرات الدراسة، وتم تطبيق الدراسة على مجتمع الدراسة البالغ عددهم (49) فرداً. وتوصلت النتائج إلى أن معوقات تحقيق الاعتماد الأكاديمي في كلية التربية بجامعة حائل جاءت بدرجة عالية، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في المعوقات التنظيمية، والمعوقات البشرية تعزى لمتغير النوع، وعدم وجود فروق في المعوقات المادية، وأوصت الدراسة بضرورة إقامة ورش عمل لتعريف القيادات الأكاديمية في الجامعة والكلية على المعوقات التي تحول دون تحقيق متطلبات الاعتماد الأكاديمي وطرق التغلب عليها.

وهدف دراسة آل سفران (2015) إلى تقويم برامج الدراسات العليا بكلية التربية جامعة الملك خالد في ضوء معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا، وقد تكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا بكلية التربية في أبها جامعة الملك خالد، وتكونت عينة الدراسة من (50) عضو هيئة تدريس (ذكور، وإناث) و(279) طالباً وطالبة من طلبة الدراسات العليا، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وصمم الباحث استبانة، ومن أهم نتائج الدراسة أن محاور معايير الجودة تحققت جميعها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بدرجة متوسطة عدا محورين تحققا بدرجة مرتفعة، كما تحقق محاور معايير الجودة جميعها من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا. كما توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد فروق دالة إحصائية بين استجابات الطلاب والطالبات في درجة جميع محاور معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي جميعها في برامج الدراسات العليا عدا محور واحد، حيث وجدت فروق دالة إحصائية لصالح الإناث، وكذلك توصلت الدراسة إلى المعايير التي تحتاج إلى تطوير، ومنها أن توازن المقررات بين الجوانب النظرية والتطبيقية، وفي ضوء النتائج قدمت الدراسة عدداً من التوصيات والمقترحات ومنها تطوير المعايير في كلية التربية بجامعة الملك خالد التي تحتاج إلى تطوير، حتى تستطيع أن تحصل على الاعتماد الأكاديمي، بالإضافة إلى إجراء مثل هذه الدراسة على برامج الدراسات العليا في كليات التربية الأخرى.

وهدف دراسة المطوع (2014) إلى استقصاء معوقات الحصول على الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة للبرامج التعليمية في كلية العلوم والدراسات الإنسانية بمحافظة القويعة في جامعة شقراء من وجهة نظر هيئة التدريس، ولتحقيق هدف الدراسة تم تطبيق أداة القياس (الاستبانة) بعد التحقيق من الخصائص السيكومترية للأداة على (42) فقرة، وتكونت عينة الدراسة من (40) عضو هيئة تدريس، (20) من الإناث، (20) من الذكور، وتم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد الدراسة على الاستبانة، وكذلك تم استخدام اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين للمقارنة بين تقديرات عينة الدراسة تبعاً لمتغير الجنس والتخصص على الترتيب، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود فروق دالة إحصائية في تقديرات عينة الدراسة تبعاً لمتغير الجنس، في حين

أظهرت الدراسة عدم وجود فروق دالة إحصائية بين تقديرات عينة الدراسة تبعاً لمتغير التخصص، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات كان من أهمها زيادة الدعم من قبل المسؤولين في جامعة شقراء لتحقيق الاعتماد وضمان الجودة في كلية العلوم والدراسات الإنسانية بمحافظة القويعة، وإجراء المزيد من الدراسات حول الاعتماد وضمان الجودة في كافة المجالات والكليات بالجامعة مع إدخال متغيرات أخرى مثل الدرجة العملية وسنوات الخبرة.

وهدف دراسة حكيم (2012) إلى التعرف على المعوقات التنظيمية والتعليمية والبشرية لتحقيق الاعتماد الأكاديمي في كلية التربية بجامعة الملك خالد، وتقديم الأساليب المساعدة للتغلب على هذه المعوقات من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة البحث من (50) عضو هيئة التدريس بكلية التربية في جامعة الملك خالد طبقت عليهم استبانة مكونة من (57) عبارة موزعة على ثلاثة محاور، وتوصلت النتائج إلى أن درجة الموافقة على المعوقات بشكل عام مرتفعة، وجاء في الترتيب الأول المعوقات التعليمية، تلتها المعوقات التنظيمية، ثم المعوقات البشرية، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات العينة حول معوقات تحقيق الاعتماد الأكاديمي.

وأجرى (Choon, 2008) دراسة استهدفت التعرف على مستوى الفهم لضمان الجودة بين الجامعات الأسترالية ومؤسسات دولية (جامعة ماليزيا كحالة)، لتسليط الضوء على القوى المحركة لضمان الجودة وتنفيذ السياسات العامة داخل المؤسسات، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وركزت على المقابلة كأداة لجمع البيانات من الجامعات الأسترالية وجامعة خاصة بماليزيا. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود فجوة في الممارسات الحالية لضمان الجودة في جامعة ماليزيا، وأن مستوى الإدارة العليا في كلا الجانبين يرى أن الجامعة تتحمل المسؤولية كاملة عن ضمان الجودة.

وهدف دراسة (Mikol, 2007) إلى تقييم إدارة الجودة ودراسة أثرها على الإدارة المؤسسية واتخاذ القرارات على العملية التعليمية في جامعة جنوب سيدني، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن استخدام إدارة الجودة قد أثر إيجابياً، وعزز قرارات الإدارة من حيث تغيير النظام وإعادة بناء الحوافز، واهتمام المختصين بتقييم الموارد، وأن التركيز على ممارسة الجودة وممارسة القيادة الأكاديمية لها أثر بشكل ملموس على عملية التطوير لأنظمة المعلومات المؤسسية، وتقوية البنية التحتية للأبحاث، وأن تأسيس نظام الحوافز أدى إلى تشجيع مخرجات الجودة، وتطوير بيئة البرامج الجديدة، وتقوية خدمات دعم الطلبة.

تعقيب على الدراسات السابقة:

استخدمت معظم الدراسات السابقة المنهج الوصفي عدا دراسة ماجدة محمد أمين وآخرين (٢٠٠٥) فقد استخدمت المنهج الوصفي والمقارن، كما استخدمت جميع الدراسات الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتتفق

الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي والاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة باستهداف التعليم العالي الخاص، بينما ركزت معظم الدراسات السابقة على التعليم العالي الحكومي، وكذلك تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في استهداف جميع برامج الكليات، بينما ركزت الدراسات السابقة على برامج كليات التربية، وأخيراً اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في اختيارها لمجتمع البحث وبيئة التطبيق حيث استهدفت الكليات الأهلية بمنطقة القصيم، واستهدفت الدراسة الحالية (الكليات الأهلية بمنطقة القصيم). وتركز الدراسات السابقة على كليات التربية بينما تستهدف الدراسة الحالية جميع برامج الكليات، ويمكن إجمال جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة على النحو التالي: الدراسة الحالية يبررها بعض من توصيات ونتائج الدراسات السابقة، واستفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في كيفية صياغة العبارات التي تمثل معوقات تحقيق الاعتماد الأكاديمي لبرامج الكليات، كما استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في توضيح أدبيات الدراسة وفي بناء أداة الدراسة، وأيضاً استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في بناء أداة الدراسة.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة:

انطلاقاً من طبيعة هذه الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها اعتمد الباحث في إجراء هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، نظراً لمناسبته لأهداف الدراسة، وعرفه النوح (2015: 137) بأنه "أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم، لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كمياً عن طريق جمع بيانات ومعلومات مقننة عن الظاهرة أو المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة".

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الكليات الأهلية بمنطقة القصيم وعددها خمس كليات، وتكونت عينة الدراسة من (66) من القيادات الأكاديمية في الكليات الأهلية الخمس في منطقة القصيم، وقد استجاب أربع كليات منها فقط، وامتنع عن الاستجابة كلية واحدة فقط، ويوضح ذلك الجدول التالي.

جدول (1)

خصائص مجتمع الدراسة حسب متغيرات الدراسة

المتغيرات	الفئات	معيد	محاضر	أستاذ مساعد	أستاذ مشارك	أستاذ	المجموع
الرتبة العلمية	ت	4	11	30	15	6	66
	%	%6	%17	%45	%23	%9	%100
سنوات الخبرة في الكلية	أقل من 5 سنوات	من 5-10 سنوات	10 سنوات فأكثر				
ت	40	24	2				66
%	%61	%36	%3				%100
العمل الحالي	عميد كلية	وكيل كلية	رئيس قسم	رئيس وحدة	عضو هيئة تدريس		
ت	4	0	11	9	42		66
%	%6	%0	17%	%14	%64		%100

أداة الدراسة:

قام الباحث بالاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة للاستفادة منها في كتابة وصياغة فقرات الاستبانة، وكذلك مشورة الخبراء في هذا المجال، وتم بناء الأداة وفقاً للخطوات التالية:

اشتملت الأداة على جزأين على النحو التالي:

- الجزء الأول: اشتمل على البيانات الأولية الأساسية للمفحوصين، التي تتعلق بمتغيرات الدراسة: (الرتبة العلمية، العمل الحالي، سنوات الخبرة في الكلية)، بالإضافة إلى الهدف من الدراسة وكيفية الإجابة عن الأداة.
- الجزء الثاني: تكون من ثلاثة أبعاد رئيسية كالتالي:
 - البعد الأول: المعوقات التنظيمية، ويتكون من (13) عبارة.
 - البعد الثاني: المعوقات التعليمية، ويتكون من (14) عبارة.
 - البعد الثالث: المعوقات البشرية، ويتكون من (11) عبارة.

طريقة تصحيح الاستبانة:

تم الاستجابة على عبارات الاستبانة باستخدام مقياس ليكارت الخماسي، بحيث تكون درجة موافقة المستجيب موزعة على متصل مدرج كما يلي: (موافق بدرجة كبيرة جداً=5، موافق بدرجة كبيرة=4، موافق بدرجة متوسطة=3، غير موافق=2، غير موافق بدرجة كبيرة جداً=1).

ونظراً لأن بعض القيادات الأكاديمية في الكليات من جنسيات غير عربية قام الباحث بإعداد استبانة باللغة العربية وأخرى باللغة الإنجليزية، وتم تطبيق الاستبانتين عبر تطبيق (جوجل) الإلكتروني.

صدق الأداة:

أ- الصدق الظاهري (صدق المحكمين): تم التحقق من صدق أداة الدراسة عن طريق عرض أداة الدراسة على عدد من المحكمين ذوي الاختصاص في الجامعات والمؤسسات التعليمية، لمراجعتها وتدقيق عباراتها ومحاورها لتحديد مدى مناسبة كل عبارة، ومدى انتمائها للبُعد الخاص بها، وسلامتها اللغوية، وسلامة الصياغة، واقتراح تعديلات إذا لزم الأمر، أو الحذف أو الإضافة.

ب- صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة: تم التحقق من صدق عبارات الاستبانة من خلال حساب معامل الارتباط بين درجة العبارة وبين الدرجة الكلية للبُعد الذي تنتمي إليه بما فيها درجة هذه العبارة. ويوضح الجدول رقم (2) التالي قيم الاتساق الداخلي لعبارات الاستبانة:

الجدول (2)

معاملات الارتباط بيرسون بين العبارة والبُعد الذي تنتمي إليه في الاستبانة

البُعد الأول المعوقات التنظيمية		البُعد الثاني المعوقات التعليمية		البُعد الثالث المعوقات البشرية	
رقم العبارة	قيمة معامل الارتباط	رقم العبارة	قيمة معامل الارتباط	رقم العبارة	قيمة معامل الارتباط
1	.427**	1	.767**	1	.790**
2	.353**	2	.717**	2	.782**
3	.650**	3	.699**	3	.647**
4	.582**	4	.883**	4	.874**
5	.394**	5	.655**	5	.702**
6	.596**	6	.799**	6	.630**
7	.690**	7	.869**	7	.316**
8	.584**	8	.829**	8	.737**
9	.642**	9	.768**	9	.762**
10	.746**	10	.634**	10	.706**
11	.737**	11	.726**	11	.612**
12	.776**	12	.662**		
13	.640**	13	.647**		
		14	.626**		

** دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,01).

توضح النتائج الواردة في الجدول السابق أن جميع عبارات الاستبانة ارتبطت مع الدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه ارتباطات موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0,01)، وهذا مؤشر على صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبانة.

ج. صدق البناء للاستبانة:

للتحقق من الصدق البنائي للاستبانة تم حساب معاملات الارتباط بيرسون بين المتوسط الحسابي الكلي لكل بُعد من أبعاد الاستبانة مع المتوسط الحسابي الكلي للاستبانة كوحدة واحدة، ويوضح الجدول رقم (3) نتائج هذا التحليل:

جدول (3)

معاملات الارتباط بيرسون بين المتوسط الكلي للبعد والمتوسط الكلي للاستبانة		
م	أبعاد الاستبانة	معامل الارتباط مع الدرجة الكلية للاستبانة
1	البعد الأول: المعوقات التنظيمية	.845**
2	البعد الثاني: المعوقات التعليمية	.902**
3	البعد الثالث: المعوقات البشرية	.923**

** دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,01).

توضح النتائج الواردة في الجدول السابق أن جميع أبعاد الاستبانة ارتبطت بالدرجة الكلية للاستبانة ارتباطات موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0,01)، وهذا مؤشر على الصدق البنائي لأداة الدراسة.

ثبات الاستبانة:

يشير الثبات إلى إمكانية الحصول على نفس النتائج فيما لو أعيد تطبيق الأداة على نفس الأفراد، وللتحقق من الثبات لمحاوَر الاستبانة تم استخدام معامل ثبات ألفا-كرونباخ (Cronbach.s Alpha). ويوضح الجدول رقم (4) التالي نتائج قيم الثبات لأبعاد الاستبانة:

جدول (4)

قيم معاملات الثبات ألفا لكرونباخ (Cronbach.s Alpha) لأبعاد الاستبانة		
م	أبعاد الاستبانة	معامل الثبات ألفا كرونباخ
1	البعد الأول: المعوقات التنظيمية	0,856
2	البعد الثاني: المعوقات التعليمية	0,934
3	البعد الثالث: المعوقات البشرية	0,889
	الاستبانة ككل	0,953

يوضح الجدول السابق أن قيم معاملات الثبات للاستبانة وأبعادها مرتفعة، فقد بلغ للاستبانة الكلية (0,953) وهي قيمة مرتفعة ومقبولة، كما بلغ للبُعد الأول (0,856) وهي قيمة مرتفعة كذلك، وللبُعد الثاني والثالث بلغ (0,934) و(0,889) على الترتيب، وجميعها قيم مرتفعة، وهذه مؤشرات على ثبات الأداة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

- للإجابة عن أسئلة الدراسة والتحقق من مؤشرات الصدق والثبات لها استخدم الباحث المعالجات والأساليب الإحصائية التالية أثناء التحليل باستخدام برنامج (SPSS):
- معامل الارتباط بيرسون لقياس صدق الاتساق الداخلي.
 - اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة.
 - التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقياس استجابات أفراد مجتمع الدراسة على محاور وعبارات الاستبانة.
 - تحليل اختبار ليفين (Levene)، لتجانس العينة.
 - تحليل (كروسكال - والس) (Kruskal Wallis Test)، لدلالة الفروق لمتغيرات الدراسة.
 - معادلة المدى للحكم على درجة الموافقة أو الممارسة، ويتم من خلال المدى لمتوسط استجابات أفراد الدراسة حسب الجدول التالي:

جدول (5)

توزيع فئات الحكم على درجة الممارسة

م	المدى للمتوسط الحسابي للتقدير	درجة الممارسة
1	(1,80 – 1)	قليلة جداً
2	(2,60 – 1,81)	قليلة
3	(3,40 – 2,61)	متوسطة
4	(4,20 – 3,41)	كبيرة
5	(5 – 4,21)	كبيرة جداً

نتائج الدراسة ومناقشتها:

يتناول هذا الجزء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وذلك بعد تطبيق أداة الدراسة على أفرادها، وجمع الاستبانات وتدقيقها ثم إدخالها للحاسوب، وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، وتم مناقشة كل نتيجة مباشرة بعد عرض النتائج في الجداول الخاصة بها، وتم عرض نتائج الدراسة حسب ترتيب أسئلة الدراسة. ويوضح الجدول (6) التالي البيانات الأساسية لأفراد الدراسة على متغيراتها:

جدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفراد الدراسة على جميع متغيراتها

المتغير	الفئة	الإحصائيات	المعوقات التنظيمية	المعوقات التعليمية	المعوقات البشرية	المجموع الكلي
الرتبة	معيد (4)	المتوسط الحسابي	3,07	3,55	3,25	3,19
		الانحراف المعياري	0,812	0,246	0,534	0,728
	محاضر (11)	المتوسط الحسابي	2,53	3,18	2,99	3,31
		الانحراف المعياري	0,914	1,01	0,816	0,723
أستاذ مساعد (30)		المتوسط الحسابي	2,32	2,86	2,67	2,89
		الانحراف المعياري	0,845	0,803	0,672	0,669
	أستاذ مشارك (15)	المتوسط الحسابي	2,58	3,1	2,98	3,32
		الانحراف المعياري	0,843	0,786	0,685	0,633
أستاذ (6)		المتوسط الحسابي	2,81	3,29	3,06	3,13
		الانحراف المعياري	0,498	0,59	0,422	0,329
أقل من 5 سنوات (40)		المتوسط الحسابي	2,52	3,05	2,91	3,2
		الانحراف المعياري	0,845	0,884	0,7	0,639
الخبرة	من 5-10 سنوات (24)	المتوسط الحسابي	2,35	2,97	2,71	2,89
		الانحراف المعياري	0,715	0,635	0,607	0,68
	10 سنوات فأكثر (2)	المتوسط الحسابي	4,04	4,09	3,88	3,54
		الانحراف المعياري	0,455	0,129	0,13	0,218
العمل الحالي	عميد كلية (4)	المتوسط الحسابي	3,02	3,18	3,12	3,19
		الانحراف المعياري	0,895	0,836	0,623	0,642
	رئيس قسم (11)	المتوسط الحسابي	2,31	3,35	2,91	3,18
		الانحراف المعياري	0,863	0,872	0,764	0,84
	رئيس وحدة (9)	المتوسط الحسابي	2,68	3,36	3,11	3,34
		الانحراف المعياري	0,481	0,736	0,47	0,394
	عضو هيئة تدريس (42)	المتوسط الحسابي	2,47	2,89	2,78	3,02
		الانحراف المعياري	0,879	0,782	0,706	0,663
المجموع الكلي		المتوسط الحسابي	2,5	3,05	2,87	3,1
العدد			66	66	66	66
		الانحراف المعياري	0,833	0,805	0,683	0,662

توضح النتائج الواردة في الجدول السابق أن هناك فروقاً ظاهرية في استجابات أفراد الدراسة بين فئات أفراد الدراسة في جميع متغيراتها على مختلف أبعادها، وسيتم اختبار دلالة هذه الفروق عند الإجابة عن أسئلة الدراسة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

الذي ينص على: "ما المعوقات التنظيمية التي تحد من تحقيق الاعتماد الأكاديمي بالكليات الأهلية بمنطقة القصيم من وجهة نظر القيادات الأكاديمية؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات البعد الأول، ويوضح الجدول رقم (7) نتائج هذا التحليل:

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد الدراسة حول المعوقات التنظيمية التي تحد من تحقيق الاعتماد الأكاديمي بالكليات الأهلية بمنطقة القصيم (مرتبة تنازلياً)

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
2	تطبيق إجراءات الاعتماد يحتاج إلى وقت وجهد طويل.	3,92	0,97	1	كبيرة
3	المركزية في اتخاذ القرارات.	3,55	1,04	2	كبيرة
5	ارتفاع التكاليف المالية لتنفيذ إجراءات الاعتماد.	3,50	1,10	3	كبيرة
10	ضعف البرامج التدريبية المقدمة لأعضاء هيئة التدريس فيما يتعلق بنظام الاعتماد الأكاديمي.	3,36	1,15	4	متوسطة
1	سرعة تغيير المسؤولين الإداريين	3,24	0,99	5	متوسطة
7	ضعف الموارد الموجبة لعمليات الاعتماد الأكاديمي.	3,14	1,19	6	متوسطة
6	تقادم النظم الإدارية والمالية في الكلية.	3,08	1,03	7	متوسطة
4	نقص الموضوعية في تطبيق عمليات الاعتماد.	3,03	0,98	8	متوسطة
9	ضعف التعاون بين أقسام الكلية ووحداتها الإدارية.	2,77	1,20	9	متوسطة
13	غياب وسائل وآليات نشر ثقافة الاعتماد داخل الكليات.	2,77	1,15	10	متوسطة
8	تناقض اللوائح الحاكمة للعمل الإداري في الكلية.	2,70	1,07	11	متوسطة
12	غياب التخطيط الموضوعي والهادف لعمليات الاعتماد الأكاديمي في الكليات.	2,68	1,18	12	متوسطة
11	تدني مستوى دعم الإدارة العليا للكلية للحصول على الاعتماد الأكاديمي.	2,56	1,13	13	قليلة
	البعد ككل	3,10	0,66		متوسطة

توضح النتائج الواردة في الجدول السابق اتفاق أفراد الدراسة من القيادات الأكاديمية بدرجة (متوسطة) حول المعوقات التنظيمية التي تحد من تحقيق الاعتماد الأكاديمي بالكليات الأهلية بمنطقة القصيم، وبلغ المتوسط الحسابي لتقديراتهم (3,10) وبانحراف معياري (0,66)، وقد تراوحت قيم المتوسطات الحسابية لعبارات هذا البعد ما بين (2,56 – 3,92) أي بمستوى تراوح بين (قليلة ومتوسطة وكبيرة)، وتراوحت قيم الانحرافات المعيارية لعبارات هذا البعد ما بين (0,97 – 1,20) وهذا يدل على عدم تجانس استجابات أفراد الدراسة حول عبارات هذا البعد.

وقد جاء في الترتيب الأول العبارة (تطبيق إجراءات الاعتماد يحتاج إلى وقت وجهد طويل) بمتوسط حسابي بلغ (3,92) وبمستوى (كبيرة)، وفي الترتيب الثاني العبارة (المركزية في اتخاذ القرارات) بمتوسط حسابي بلغ (3,55)

وبمستوى (كبيرة)، وفي الترتيب الثالث جاءت العبارة (ارتفاع التكاليف المالية لتنفيذ إجراءات الاعتماد) بمتوسط حسابي (3,50) وبمستوى (كبيرة).

أما العبارات الثلاث التي حلت في الترتيب الأخير فهي على التوالي: (تناقض اللوائح الحاكمة للعمل الإداري في الكلية) (غياب التخطيط الموضوعي والهادف لعمليات الاعتماد الأكاديمي في الكليات) (تدني مستوى دعم الإدارة العليا للكلية للحصول على الاعتماد الأكاديمي) بمتوسط حسابي على الترتيب (2,70) (2,68) (2,56).

وبالنظر إلى النتائج السابقة وخاصة المعوقات التي حصلت على تقدير بمستوى (كبيرة) وهي ثلاثة معوقات أعلاها كانت (تطبيق إجراءات الاعتماد يحتاج إلى وقت وجهد طويل) فهذا يعني أنه يجب على الكليات التخطيط الجيد لمتطلبات الاعتماد الأكاديمي، وإدارة الوقت بشكل مثالي طوال العام الدراسي، وتوزيع العمل على مدار العام، لكي لا يتراكم العمل في الأيام الأخيرة من كل عام. أما المعوق الذي حل في المرتبة الثانية (المركزية في اتخاذ القرارات) فهذا يتطلب من الكليات توزيع المسؤوليات والمهام، وتوزيع الصلاحيات، والتخلص من المركزية، لأن ذلك يعوق العمل بكل تأكيد، وبما أن العمل تم التخطيط له، والأهداف واضحة ومحددة فلا داعي لمركزية القرارات والمسؤوليات وكذلك الصلاحيات، والحل الأمثل لهذه المعضلة هو تشكيل فرق العمل، وكل فريق يكون مسؤولاً عن تحقيق أهداف محددة وواضحة ضمن جدول زمني معلوم.

المعوق الثالث المهم هو (ارتفاع التكاليف المالية لتنفيذ إجراءات الاعتماد) وهذا يتطلب من الكلية تخصيص ميزانية مناسبة للاعتماد الأكاديمي، وضبط عملية النفقات الخاصة بالاعتماد الأكاديمي من خلال إدارة مالية مسؤولة ومستقلة، ومن خلال عمليات تصب في الجودة الحقيقية للكلية، وتخدم العملية التعليمية ومخرجات الكلية لتصب في المصلحة العامة والأهداف العليا للكلية.

وتختلف النتيجة الحالية للدراسة مع نتيجة دراسة اللوقان (2015) فقد أشارت نتائج دراسته إلى أن أفراد الدراسة يوافقون على معوقات الاعتماد الأكاديمي بكلية التربية في جامعة حائل بدرجة موافق، وكذلك دراسة القرشي (2014) فقد جاءت بالنسبة لكلية التربية بجامعة أم القرى بدرجة عالية، وكذلك الحال بالنسبة لدراسة حكي (2012)، فقد أشارت نتائج دراسته إلى أن أفراد الدراسة يوافقون على معوقات الاعتماد الأكاديمي بجامعة الملك خالد بدرجة (موافق)، وقد يعزى سبب الاختلاف في النتائج إلى اختلاف بيئة مجتمع البحث.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

الذي ينص على: "ما المعوقات التعليمية التي تحد من تحقيق الاعتماد الأكاديمي بالكليات الأهلية بمنطقة القصيم من وجهة نظر القيادات الأكاديمية؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات البُعد الثاني، ويوضح الجدول رقم (8) نتائج هذا التحليل:

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد الدراسة حول المعوقات التعليمية التي تحد من تحقيق الاعتماد الأكاديمي بالكليات الأهلية بمنطقة القصيم

م	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
5	قلة الاستعانة بآراء الطلبة والخريجين وآراء جهات التوظيف في تقويم البرامج الأكاديمية.	2.79	1.10	1	متوسطة
9	غياب الوعي بأهمية تقويم نواتج التعليم المطلوبة.	2.68	1.10	2	متوسطة
14	ضعف الاهتمام بإنجاز التقارير السنوية للبرامج الأكاديمية في نهاية كل عام.	2.61	1.08	3	متوسطة
6	الافتقار إلى بيئة تعليمية تواكب المتطلبات التربوية المعاصرة.	2.58	1.35	4	قليلة
8	ضعف استخدام أساليب التقويم التي تخدم تحقيق نواتج التعلم المطلوبة.	2.53	1.14	5	قليلة
12	ضعف الاهتمام بإنجاز تقارير المقررات الدراسية في وقتها.	2.52	1.13	6	قليلة
13	ضعف التزام الأقسام العلمية بتوصيف البرامج وفقاً لمطالب جهات الاعتماد.	2.50	1.07	7	قليلة
1	تدني الاهتمام بتوصيفات المقررات من قبل الأقسام العلمية.	2.48	1.21	8	قليلة
2	اعتماد غالبية طرق التدريس على النظام التقليدي.	2.48	1.28	9	قليلة
11	تدني مستوى توظيف التكنولوجيا الحديثة في عمليتي التعليم والتعلم.	2.47	1.04	10	قليلة
7	ضعف استخدام إستراتيجيات التدريس التي تخدم تحقيق نواتج التعلم المطلوبة.	2.45	1.08	11	قليلة
3	وجود فجوة بين برامج الكلية ومتطلبات سوق العمل.	2.38	1.20	12	قليلة
4	قلة التزام عضو هيئة التدريس بإستراتيجيات التدريس الواردة في توصيف المقررات والبرامج.	2.36	1.16	13	قليلة
10	ضعف التزام أعضاء هيئة التدريس بالساعات المكتتبة.	2.23	0.89	14	قليلة
	البعد ككل	2.50	0.83		قليلة

توضح النتائج الواردة في الجدول السابق إلى اتفاق أفراد الدراسة من القيادات الأكاديمية بدرجة (قليلة) حول المعوقات التعليمية التي تحد من تحقيق الاعتماد الأكاديمي بالكليات الأهلية بمنطقة القصيم، وبلغ المتوسط الحسابي لتقديراتهم (2,50) وبانحراف معياري (0,83)، وقد تراوحت قيم المتوسطات الحسابية لعبارات هذا البُعد ما بين (2,23- 2,79) أي بمستوى تراوح بين (قليلة ومتوسطة)، وتراوحت قيم الانحرافات المعيارية لعبارات هذا البُعد ما بين (0,89 – 1,35) وهي قيم مرتفعة وتدل على عدم تجانس استجابات أفراد الدراسة حول عبارات هذا البُعد.

وقد جاءت في الترتيب الأول العبرة (قلة الاستعانة بآراء الطلبة والخريجين وآراء جهات التوظيف في تقويم البرامج الأكاديمية) بمتوسط حسابي بلغ (2,79) وبمستوى (متوسطة)، وفي الترتيب الثاني العبرة (غياب الوعي بأهمية تقويم نواتج التعليم المطلوبة) بمتوسط حسابي بلغ (2,68) وبمستوى (متوسطة)، وفي الترتيب الثالث جاءت العبرة

(ضعف الاهتمام بإنجاز التقارير السنوية للبرامج الأكاديمية في نهاية كل عام) بمتوسط حسابي (2,61) وبمستوى (متوسطة).

أما العبارات الثلاث التي حلت في الترتيب الأخير فهي على التوالي: (وجود فجوة بين برامج الكلية ومتطلبات سوق العمل) (قلة التزام عضو هيئة التدريس بإستراتيجيات التدريس الواردة في توصيف المقررات والبرامج) (ضعف التزام أعضاء هيئة التدريس بالساعات المكتبية) بمتوسط حسابي على الترتيب (2,38) (2,36) (2,23).

يتضح من خلال الجدول السابق أن هناك ثلاثة معوقات تعليمية فقط جاءت بمستوى متوسطة وبقية المعوقات جاءت بمستوى قليلة، وهذا يعني بشكل عام أن المعوقات التعليمية في الكليات الأهلية بمنطقة القصيم لا تشكل مشكلة حقيقية للاعتماد الأكاديمي.

وبالنسبة للمعوقات التي جاءت بدرجة متوسطة فالأول (قلة الاستعانة بأراء الطلبة والخريجين وآراء جهات التوظيف في تقويم البرامج الأكاديمية) وهذا يعني أنه ينبغي على الكليات تشكيل وحدة للخريجين في الكلية تسجل فيها بياناتهم، للتواصل معهم بعد التخرج، وتشكل حلقة وصل بينهم وبين جهات التوظيف، وتستمع لأرائهم، وتزود جهات التوظيف ببياناتهم، وهذا يعد من متطلبات الجودة وخاصة الدراسة الذاتية، ومتطلبات الاعتماد الأكاديمي، أي أن هذا فيه فائدة متبادلة لجميع الأطراف: الكلية والخريج وسوق العمل. أما المعوق الثالث (ضعف الاهتمام بإنجاز التقارير السنوية للبرامج الأكاديمية في نهاية كل عام) فهذا يتطلب من الكليات تشكيل وحدة متخصصة بإنجاز التقارير السنوية للبرامج الأكاديمية، ويكون عملها ممتد خلال العام الدراسي على أن تسلم التقرير نهاية كل فصل دراسي ونهاية العام، ويمكن الاستفادة من هذه التقارير في متطلبات الاعتماد، وعمليات التخطيط والتطوير.

وتختلف النتيجة الحالية للدراسة مع نتيجة دراسة اللوقان (2015) فقد أشارت نتائج دراسته إلى اتفاق أفراد الدراسة حول معوقات الاعتماد الأكاديمي بكلية التربية في جامعة حائل بدرجة موافق، وكذلك دراسة القرشي (2014) فقد جاءت بالنسبة لكلية التربية بجامعة أم القرى بدرجة عالية، وكذلك الحال بالنسبة لدراسة حكيم (2012)، فقد أشارت نتائج دراسته إلى اتفاق أفراد الدراسة حول معوقات الاعتماد الأكاديمي بجامعة الملك خالد بدرجة (موافق)، وقد يعزى ذلك الاختلاف في النتائج إلى اختلاف بيئة مجتمع البحث.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:

الذي ينص على "ما المعوقات البشرية التي تحد من تحقيق الاعتماد الأكاديمي بالكليات الأهلية بمنطقة القصيم من وجهة نظر القيادات الأكاديمية؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات البُعد الثالث، ويوضح الجدول رقم (9) نتائج هذا التحليل:

جدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد الدراسة حول المعوقات البشرية التي تحد من تحقيق الاعتماد الأكاديمي بالكليات الأهلية بمنطقة القصيم

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
3	قلة الحوافز المقدمة لأعضاء هيئة التدريس للمشاركة في تحسين جودة التدريس.	3.70	1.14	1	كبيرة
5	قلة الموارد البشرية المؤهلة لمراكز الأبحاث داخل الكلية.	3.55	1.15	2	كبيرة
7	زيادة العبء التدريسي الذي يقوم به عضو هيئة التدريس.	3.12	1.16	3	متوسطة
9	قلة الاستعانة بالخبراء الدوليين في مجال الاعتماد الأكاديمي من خارج الكلية.	3.06	1.23	4	متوسطة
8	قلة الخبراء في مجال الاعتماد الأكاديمي داخل الكلية.	3.02	1.18	5	متوسطة
2	غياب الشفافية في عمليات توظيف وتعيين أعضاء هيئة التدريس.	2.98	1.23	6	متوسطة
11	ضعف مشاركة الطلاب في تقييم المقررات والبرامج.	2.89	1.15	7	متوسطة
4	تدني ثقافة أعضاء هيئة التدريس بأهمية الاعتماد الأكاديمي وضرورة الحصول عليه.	2.88	1.10	8	متوسطة
10	سيادة ثقافة مقاومة التغيير داخل الكلية لدى بعض المسؤولين.	2.88	1.14	9	متوسطة
1	ضعف التنمية المهنية والأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في مجال الاعتماد الأكاديمي.	2.74	1.26	10	متوسطة
6	ضعف قدرات عضو هيئة التدريس في استخدام التقنية الحديثة.	2.73	1.12	11	متوسطة
	البعد ككل	3.05	0.81		متوسطة

توضح النتائج الواردة في الجدول السابق اتفاق أفراد الدراسة من القيادات الأكاديمية بدرجة (متوسطة) حول المعوقات البشرية التي تحد من تحقيق الاعتماد الأكاديمي بالكليات الأهلية بمنطقة القصيم، وبلغ المتوسط الحسابي لتقديراتهم (3,05) وبانحراف معياري (0,81)، وقد تراوحت قيم المتوسطات الحسابية لعبارات هذا البعد ما بين (2,73 – 3,70) أي بمستوى تراوح بين (متوسطة وكبيرة)، وتراوحت قيم الانحرافات المعيارية لعبارات هذا البعد ما بين (1,10 – 1,26) وهي قيم مرتفعة وتدل على عدم تجانس استجابات أفراد الدراسة حول عبارات هذا البعد.

وجاء في الترتيب الأول العبارة (قلة الحوافز المقدمة لأعضاء هيئة التدريس للمشاركة في تحسين جودة التدريس) بمتوسط حسابي بلغ (3,70) وبمستوى (كبيرة)، وفي الترتيب الثاني العبارة (قلة الموارد البشرية المؤهلة لمراكز الأبحاث داخل الكلية) بمتوسط حسابي بلغ (3,55) وبمستوى (كبيرة)، وفي الترتيب الثالث جاءت العبارة (زيادة العبء التدريسي الذي يقوم به عضو هيئة التدريس) بمتوسط حسابي (3,12) وبمستوى (متوسطة).

أما العبارات الثلاث التي حلت في الترتيب الأخير فهي على التوالي: (سيادة ثقافة مقاومة التغيير داخل الكلية لدى بعض المسؤولين) (ضعف التنمية المهنية والأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في مجال الاعتماد الأكاديمي) (ضعف قدرات عضو هيئة التدريس في استخدام التقنية الحديثة) بمتوسط حسابي على الترتيب (2,88) (2,73) (2,05).

يُلاحظ من خلال الجدول السابق أن هناك معوقين من المعوقات البشرية فقط يعوقان الاعتماد الأكاديمي بالكليات الأهلية بمنطقة القصيم بدرجة كبيرة، بينما جاءت بقية العبارات بدرجة متوسطة، وبالنسبة للمعوق الأول (قلة الحوافز المقدمة لأعضاء هيئة التدريس للمشاركة في تحسين جودة التدريس) فهذا يتطلب من الكليات إيجاد نظام للحوافز المادية والمعنوية لأعضاء هيئة التدريس والعاملين في الكلية للمشاركة في متطلبات الجودة بشكل عام، لزيادة فاعلية ومستوى الأداء، وزيادة الانتاجية، فيما يتعلق بمتطلبات الاعتماد الأكاديمي، والجودة بشكل عام، وهذا سينعكس بشكل عام على العملية التعليمية في الكلية، وسيعود بالنفع على مخرجات الكلية بشكل عام. وفيما يتعلق بالمعوق الثاني (قلة الموارد البشرية المؤهلة لمراكز الأبحاث داخل الكلية) فهذا يتطلب من الكليات دعم مراكز الأبحاث في الكليات بالكوادر البشرية المؤهلة والمتخصصة للقيام بالدراسات وأعمال ومتطلبات الاعتماد على أكمل وجه.

وتختلف النتيجة الحالية للدراسة مع نتيجة دراسة اللوقان (2015) فقد أشارت نتائج دراسته إلى اتفاق أفراد الدراسة حول معوقات الاعتماد الأكاديمي بكلية التربية في جامعة حائل بدرجة موافق، وكذلك دراسة القرشي (2014) فقد جاءت بالنسبة لكلية التربية بجامعة أم القرى بدرجة عالية، وكذلك الحال بالنسبة لدراسة حكيم (2012)، فقد أشارت نتائج دراسته إلى اتفاق أفراد الدراسة حول معوقات الاعتماد الأكاديمي بجامعة الملك خالد بدرجة (موافق)، وقد يعزى ذلك الاختلاف في النتائج إلى اختلاف بيئة مجتمع البحث.

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع:

الذي ينص على: "هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات القيادات الأكاديمية حول معوقات الاعتماد الأكاديمي بالكليات الأهلية بمنطقة القصيم، والتي تعزى لاختلاف متغيرات: (الرتبة العلمية، العمل الحالي، عدد سنوات الخبرة في الكلية)؟"

أ. متغير الرتبة العلمية (معيد، محاضر، أستاذ مساعد، أستاذ مشارك، أستاذ):

تم استخدام تحليل التباين الأحادي، واختبار ليفين (Levene) لتجانس العينة، ويوضح الجدول رقم (10) التالي قيم الدلالة الإحصائية لتجانس العينة:

جدول (10)

قيم الدلالة الإحصائية لتجانس العينة لأبعاد الاستبانة حسب إحصائي ليفين

البُعد	إحصائي ليفين	درجات الحرية 1	درجات الحرية 2	الدلالة الإحصائية
البُعد الأول	0.885	4	61	0.478
البُعد الثاني	0.609	4	61	0.658
البُعد الثالث	1.252	4	61	0.299
المجموع الكلي	0.995	4	61	0.417

يتبين من الجدول السابق عدم وجود دلالة إحصائية لتجانس العينة لأي من أبعاد الدراسة، وذلك يعني عدم إمكانية تحليل التباين، أي اللجوء إلى تحليل آخر يسمى تحليل اختبار (كروسكال - والس) (Kruskal Wallis Test)، ويوضح الجدول رقم (11) نتائج هذا التحليل:

جدول (11)

نتائج اختبار كروسكال - والس لدلالة الفروق بين استجابات أفراد الدراسة التي تعزى للرتبة العلمية

البعد	الرتبة	العدد	متوسط الرتب	مربع كاي	الدلالة الإحصائية
البُعد الأول: المعوقات الأكاديمية	معيد	4	36,25	4,98	0,290
	محاضر	11	38,59		
	أ. مساعد	30	27,93		
	أ. مشارك	15	39,7		
	أستاذ	6	34,67		
	الكلية	66			
البُعد الثاني: المعوقات التعليمية	معيد	4	45,12	5,17	0,270
	محاضر	11	34,23		
	أ. مساعد	30	28,92		
	أ. مشارك	15	34,7		
	أستاذ	6	44,33		
	الكلية	66			
البُعد الثالث: المعوقات البشرية	معيد	4	46	4,19	0,381
	محاضر	11	36,68		
	أ. مساعد	30	29,02		
	أ. مشارك	15	34,6		
	أستاذ	6	39		
	الكلية	66			
المجموع الكلية	معيد	4	45,5	5,06	0,281
	محاضر	11	36,64		
	أ. مساعد	30	28,18		
	أ. مشارك	15	36,2		
	أستاذ	6	39,58		
	الكلية	66			

توضح النتائج الواردة في الجدول السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات القيادات الأكاديمية حول معوقات الاعتماد الأكاديمي (التنظيمية، التعليمية، البشرية) بالكليات الأهلية بمنطقة القصيم، والتي تعزى للرتبة العلمية.

وهذا يعني أن متغير الرتبة العلمية ليس له أهمية في التأثير على استجابات أفراد الدراسة حول معوقات الاعتماد الأكاديمي بالكليات الأهلية بمنطقة القصيم.

ويعزو الباحث السبب في عدم تأثير هذا المتغير (الرتبة العلمية) على وجهات نظر أفراد الدراسة إلى أن معوقات الاعتماد الأكاديمي في الكليات في الغالب مرتبطة بالكليات نفسها، ويراها جميع القيادات الأكاديمية بنفس المنظور بغض النظر عن رتبته الأكاديمية، وأن معايير الاعتماد الأكاديمي عديدة جداً وشاملة لجميع جوانب العملية التعليمية والإدارية والفنية في الكليات، ويتعرض لها ويمارس متطلبات الجودة والاعتماد جميع منسوبي الكليات بغض النظر عن رتبته الأكاديمية.

وتتفق النتيجة الحالية للدراسة (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات القيادات الأكاديمية حول معوقات الاعتماد الأكاديمي (التنظيمية، التعليمية، البشرية) بالكليات الأهلية بمنطقة القصيم، والتي تعزى للرتبة العلمية مع نتيجة دراسة حكيم (2012)، وأشارت نتائج دراسته إلى عدم وجود دلالة لمتغير الخبرة بين متوسطات استجابات العينة حول معوقات تحقيق الاعتماد الأكاديمي والأساليب المساعدة للتغلب على تلك المعوقات، تبعاً لمتغير الدرجة العلمية.

ب. متغير العمل الحالي (عميد كلية، رئيس قسم، رئيس وحدة، عضو هيئة تدريس):

تم استخدام تحليل التباين الأحادي، واختبار ليفين (Levene) لتجانس العينة، ويوضح الجدول رقم (12) التالي قيم الدلالة الإحصائية لتجانس العينة:

جدول (12)

قيم الدلالة الإحصائية لتجانس العينة لأبعاد الاستبانة حسب إحصائي ليفين

البُعد	إحصائي ليفين	درجات الحرية 1	درجات الحرية 2	الدلالة الإحصائية
البُعد الأول	1.710	3	62	0.174
البُعد الثاني	2.332	3	62	0.083
البُعد الثالث	0.309	3	62	0.819
المجموع الكلي	0.984	3	62	0.406

يتبين من الجدول السابق عدم وجود دلالة إحصائية لتجانس العينة لأي من أبعاد الدراسة، وذلك يعني عدم إمكانية تحليل التباين، أي اللجوء إلى تحليل آخر يسمى تحليل اختبار (كروسكال - والس) (Kruskal Wallis Test)، ويوضح الجدول رقم (13) نتائج هذا التحليل:

جدول (13)

نتائج اختبار كروسكال - والس لدلالة الفروق بين استجابات أفراد الدراسة التي تعزى للرتبة العلمية

البُعد	العمل	العدد	متوسط الرتب	مربع كاي	الدلالة الإحصائية
البُعد الأول:	عميد	4	36,25	2,168	0,538
	رئيس قسم	11	34,5		
	رئيس وحدة	9	41,33		
	عضو هيئة تدريس	42	31,3		
	الكلية	66			
البُعد الثاني	عميد	4	45,88	4,299	0,231
	رئيس قسم	11	27,64		
	رئيس وحدة	9	41,11		
	عضو هيئة تدريس	42	32,23		
	الكلية	66			
البُعد الثالث:	عميد	4	35,88	4,535	0,209
	رئيس قسم	11	40,45		
	رئيس وحدة	9	41,22		
	عضو هيئة تدريس	42	29,8		
	الكلية	66			
المجموع الكلية	عميد	4	41,12	3,003	0,391
	رئيس قسم	11	33,77		
	رئيس وحدة	9	41,67		
	عضو هيئة تدريس	42	30,95		
	الكلية	66			

توضح النتائج الواردة في الجدول السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات القيادات الأكاديمية حول معوقات الاعتماد الأكاديمي (التنظيمية، التعليمية، البشرية) بالكلية الأهلية بمنطقة القصيم، والتي تعزى للعمل الحالي .

وهذا يعني أن متغير العمل الحالي ليس له أهمية في التأثير على استجابات أفراد الدراسة حول معوقات الاعتماد الأكاديمي بالكلية الأهلية بمنطقة القصيم.

ويعزى السبب في عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول معوقات الاعتماد الأكاديمي (التنظيمية، التعليمية، البشرية) بالكلية الأهلية بمنطقة القصيم إلى اتفاق أفراد الدراسة حول وجود هذه المعوقات بالنسب التي سبق وصفها في الأسئلة الثلاثة الأولى بغض النظر عن طبيعة عملهم الحالي (عميد كلية أو رئيس قسم أو رئيس وحدة، أو عضو هيئة تدريس) فجميعهم يعملون بنفس الكليات، ويتعاملون مع متطلبات الاعتماد الأكاديمي بشكل يومي، ولديهم الوعي الكافي بأهمية متطلبات الحصول على الاعتماد الأكاديمي، ولديهم ثقافة جيدة وإدراك لهذه المعوقات التي تعوق الحصول على الاعتماد الأكاديمي.

ج. متغير عدد سنوات الخبرة في الكلية (أقل من 5 سنوات، من 5 إلى 10 سنوات، 10 سنوات فأكثر):

تم استخدام تحليل التباين الأحادي، واختبار ليفين (Levene) لتجانس العينة، ويوضح الجدول رقم (10) التالي قيم الدلالة الإحصائية لتجانس العينة:

جدول (14)

قيم الدلالة الإحصائية لتجانس العينة لأبعاد الاستبانة حسب إحصائي ليفين

البُعد	إحصائي ليفين	درجات الحرية 1	درجات الحرية 2	الدلالة الإحصائية
البُعد الأول	0.898	2.000	63.000	0.412
البُعد الثاني	0.638	2.000	63.000	0.532
البُعد الثالث	3.217	2.000	63.000	*0.047
المجموع الكلي	1.757	2.000	63.000	0.181

يتبين من الجدول السابق أن هناك دلالة إحصائية لتجانس العينة لبُعد واحد فقط هو البُعد الثالث، بينما لا توجد دلالة إحصائية لتجانس العينة لبعدين من أبعاد الدراسة، وللمجموع الكلي، وذلك يعني عدم إمكانية تحليل التباين، أي اللجوء إلى تحليل آخر يسمى تحليل اختبار (كروسكال - والس) (Kruskal Wallis Test)، ويوضح الجدول رقم (15) نتائج هذا التحليل:

جدول (15)

نتائج اختبار كروسكال - والس لدلالة الفروق بين استجابات أفراد الدراسة التي تعزى لعدد سنوات الخبرة في الكلية

عدد سنوات الخبرة	العدد	متوسط الرتب	مربع كاي	الدلالة الإحصائية
أقل من 5 سنوات	40	36,6	4,898	0,086
من 5 إلى 10 سنوات	24	27,1		
10 سنوات فأكثر	2	48,25		
الكلي	66			
أقل من 5 سنوات	40	34,55	5,829	0,054
من 5 إلى 10 سنوات	24	29,33		
10 سنوات فأكثر	2	62,5		
الكلي	66			
أقل من 5 سنوات	40	33,68	4,311	0,116
من 5 إلى 10 سنوات	24	30,98		
10 سنوات فأكثر	2	60,25		
الكلي	66			
أقل من 5 سنوات	40	34,66	5,949	0,051
من 5 إلى 10 سنوات	24	29,15		
10 سنوات فأكثر	2	62,5		
الكلي	66			

توضح النتائج الواردة في الجدول السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات القيادات الأكاديمية حول معوقات الاعتماد الأكاديمي (التنظيمية، التعليمية، البشرية) بالكليات الأهلية بمنطقة القصيم، والتي تعزى لسنوات الخبرة في الكلية .

وهذا يعني أن متغير عدد سنوات الخبرة ليس له أهمية في التأثير على استجابات أفراد الدراسة حول معوقات الاعتماد الأكاديمي بالكليات الأهلية بمنطقة القصيم.

ويعزى ذلك إلى اهتمام وحرص جميع أفراد الدراسة مهما اختلفت سنوات خبرتهم في الكلية على الحصول على الاعتماد الأكاديمي والتغلب على معوقاته، وأن المعوقات التي ذكرتها الدراسة (التنظيمية، التعليمية، البشرية) هي محل اتفاق جميع أفراد الدراسة وهي معوقات محتملة يمكن أن تحول دون الحصول على الاعتماد الأكاديمي للكليات الأهلية في منطقة القصيم.

وتتفق النتيجة الحالية للدراسة (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات القيادات الأكاديمية حول معوقات الاعتماد الأكاديمي (التنظيمية، التعليمية، البشرية) بالكليات الأهلية بمنطقة القصيم، والتي تعزى لسنوات الخبرة في الكلية) مع نتيجة دراسة حكيم (2012)، وأشارت نتائج دراسته إلى عدم وجود دلالة لمتغير الخبرة بين متوسطات استجابات العينة حول معوقات تحقيق الاعتماد الأكاديمي والأساليب المساعدة للتغلب على تلك المعوقات، تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة.

التوصيات:

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

- أن تقوم الكليات بالتخطيط الجيد لمتطلبات الاعتماد الأكاديمي، وإدارة الوقت بشكل مثالي طوال العام الدراسي، وتوزيع العمل على مدار العام.
- على قيادات الكليات توزيع المسؤوليات والمهام، وتوزيع الصلاحيات، والتخلص من المركزية.
- تخصيص ميزانية مناسبة للاعتماد الأكاديمي، وضبط عملية النفقات الخاصة بالاعتماد الأكاديمي من خلال إدارة مالية مسؤولة ومستقلة، ومن خلال عمليات تصب في الجودة الحقيقية للكلية.
- تشكيل وحدة للخريجين في الكلية تسجل فيها بياناتهم، للتواصل معهم بعد التخرج، وتشكل حلقة وصل بينهم وبين جهات التوظيف، وتستمتع لأرائهم، وتزود جهات التوظيف ببياناتهم.
- تشكيل وحدة متخصصة بإنجاز التقارير السنوية للبرامج الأكاديمية، ويكون عملها ممتد خلال العام الدراسي على أن تسلم التقرير في نهاية كل فصل دراسي ونهاية العام، والاستفادة من هذه التقارير في متطلبات الاعتماد، وعمليات التخطيط والتطوير.

- إيجاد نظام للحوافز المادية والمعنوية لأعضاء هيئة التدريس والعاملين في الكلية للمشاركة في متطلبات الجودة بشكل عام، لزيادة فاعلية ومستوى الأداء، وزيادة الانتاجية، فيما يتعلق بمتطلبات الاعتماد الأكاديمي، والجودة بشكل عام.
- دعم مراكز الأبحاث في الكليات بالكوادر البشرية المؤهلة والمتخصصة للقيام بالدراسات وأعمال ومتطلبات الاعتماد على أكمل وجه.
- تدريب كافة الكوادر في الكليات على متطلبات الاعتماد الأكاديمي لزيادة معرفتهم وفهمهم له، ولكيفية تطبيقه، وبالتالي التغلب على أغلب معوقات الحصول على الاعتماد الأكاديمي.
- نشر ثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي بمختلف الوسائل الإعلامية كالشاشات والمواقع الإلكترونية للكليات، لنشرها بين جميع الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين، لتعزيز مشاركتهم في جهود تحقيقها، والتغلب على قوى المقاومة تجاهها ومعوقاتها.
- إنشاء قواعد إلكترونية لتوثيق ومعالجة البيانات والمعلومات، ووضع مؤشرات الأداء في إدارة الكليات، لدعم أعمال الاعتماد الأكاديمي وتحقيق متطلباته، مع إتاحة الوصول إليها لجميع القيادات ولأعضاء هيئة التدريس.

الدراسات المقترحة:

بناء على ما توصلت إليه الدراسة يقترح الباحث التالي:

- إجراء دراسة للعلاقة بين الحوافز المقدمة لأعضاء هيئة التدريس ومقدار العمل المنجز فيما يتعلق بالجودة ومتطلبات الاعتماد الأكاديمي في الجامعات والكليات.
- إجراء دراسة مقارنة لتقييم القيمة المكتسبة من الحصول على الاعتماد الأكاديمي، بحيث تقارن بين كليات حصلت على الاعتماد الأكاديمي، وكليات لم تحصل عليه، وإجراء مقارنة من وجهة نظر الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وتحديد أسباب الحاجة إليه، وهل بالفعل الحصول عليه يحسن نوعية التعليم ومخرجاته.

قائمة المراجع:

- أبو برهم، علي حمدان حمد (2014). الاعتماد الأكاديمي ودوره في تحسين الأداء للجامعات. مجلة كلية الاقتصاد العلمية، البحرين، 4.
- أمين، هنار إبراهيم (2012). الاعتماد المؤسسي والأكاديمي ومعاييرهما، مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، جامعة دهوك، (28).
- الثقفي، أحمد سالم (2009). مدى مناسبة معايير الاعتماد الأكاديمي ووضمان الجودة في أقسام الرياضيات بكليات العلوم، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى، السعودية.

حكيم، عبد الملك بن علي (2012). معوقات تحقيق الاعتماد الأكاديمي في كلية التربية بجامعة الملك خالد وسبل التغلب عليها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الملك خالد، السعودية.

الدهشان، جمال علي (2007). الاعتماد الأكاديمي، الخبرة الأجنبية والتجربة المحلية، المؤتمر العلمي السنوي الثاني: معايير ضمان الجودة والاعتماد في التعليم النوعي بمصر والوطن العربي، كلية التربية النوعية، جامعة المنصورة.

الزهراني، سعد. (2009). دليل ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية، الرياض: الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي.

الزهراني، نجود بنت جمعان بن أحمد. (2009). آراء القيادات الإدارية والأكاديمية في الجامعات السعودية نحو درجة تطبيق الجودة في ضوء الإطار العام لمعايير جائزة مالكوم بالدريج للجودة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى، السعودية.

العايدي، حاتم (2005). تقييم برامج هندسة الحاسوب وعلوم الحاسوب في الجامعة الإسلامية، رام الله، فلسطين

العباد، عبد الله حمد إبراهيم (2009). متطلبات تطبيق الاعتماد كمدخل لتطوير كليات التربية في الجامعات السعودية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الملك خالد، السعودية

عبيد، حنان صبحي عبد الله والموسوي، محمد عرب وعبد العزيز، محمد علي (2021). أثر الاعتماد الأكاديمي على تطبيق الجودة الشاملة في الجامعة الأردنية، مجلة الدراسات والبحوث التربوية، الكويت، 1(1)، 221-251.

العجروش، حيدر حاتم فالح (2015). الاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي، العراق: جامعة بابل.

العنزي، يونس بن دحام بن عويد (2022). معوقات تطبيق معايير الاعتماد البرامجي في كلية التربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وسبل التغلب عليها، مجلة تطوير الأداء الجامعي، مصر، 18(1)، 335-346.

القرشي، رمزي سراج (2014). معوقات تطبيق الاعتماد الأكاديمي في معياري (الرسالة والأهداف، والبحث العلمي) بكلية التربية في جامعة أم القرى من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى، السعودية.

القرني، صالح بن علي يعن الله. (2011). متطلبات الاعتماد الأكاديمي لبرامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية بالجامعات السعودية: تصور مقترح، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى، السعودية.

اللوكان، محمد فهاد مطلق (2010). معوقات تحقيق الاعتماد الأكاديمي بكليات التربية بجامعة حائل. دراسة ميدانية، كلية التربية، جامعة الأزهر، مصر.

النبوي، أمين محمد (2007). الاعتماد الأكاديمي وإدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

الهيبي، جمال حمدان إسماعيل (2012). واقع إعداد المعلم في كليات التربية بجامعة قطاع غزة في ضوء معايير الجودة الشاملة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر- غزة

الهلال، الشربيني الهلالي، السيد، أحمد البيبي (2009). معايير الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي النوعي بمصر. دراسة بالواقع والمأمول بكلية التربية النوعية بالمنصورة، المؤتمر العلمي السنوي العربي الرابع، كلية التربية النوعية، جامعة المنصورة، خلال الفترة 8-9 أبريل.

الورثان، عدنان أحمد، الزكي، أحمد عبد الفتاح (2013). معوقات تحقيق الجودة والاعتماد الأكاديمي بجامعة شقراء: دراسة ميدانية، اللقاء السنوي السادس عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية، الاعتماد المدرسي، السعودية.

Ahmad, S.E., Faizah A., Abu Bakar, I.& Habibah, A. (2013). Responsive outcome evaluation as an internal quality assurance mechanism alternative at IHLs in Malaysia, *Procedia- Social and Behavioral Sciences*, 90, 13-21.

Choon, F.R. (2008). Quality Assurance in Education: An International perspective, *Reports- Research*, 2(16), 126-137.

Hamalainen, K, Mustonen, K.& Holm, K. (2004). *Standards, Criteria, and Indicators in Programme Accreditation and Evaluation in Western Europe. Studies on Higher Education: Indicators for Institutional and Programme Accreditation in Higher/Tertiary Education*. UNESCO-CEPES, Retrieved from: <http://unesdoc.unesco.org/>.

Mikol, M. (2007). Quality assurance in Australian higher education: a case study of the University of Western Sydney Nepean, *OECD/IMHE*, 1-10.

Morse, R.J.& FLANIGAN, S. (2007). *How We Rank Colleges*, Retrieved from: www.usnews.com/usnews/edu/college/rankings/about/02cbrank.